

المشاركة السياسية للمرأة السورية في مناطق النفوذ الثلاث



دراسة ميدانية وصفية

مركز الفرات للدراسات 2021

الفهرس

4	المقدمة
6	القسم الأول
6	الإطار المنهجي
7	أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها
7	ثانياً: أهداف الدراسة
7	ثالثاً: منهجية الدراسة ونوعها
8	رابعاً: أهمية الدراسة ومفاهيمها
8	خامساً: مجتمع وعينة الدراسة
9	سادساً: الفئة المستهدفة من الأسئلة البحثية
10	القسم الثاني
10	الإطار التحليلي
11	
11	المشاركة السياسية للمرأة في الحكومة السورية
11	
12	أولاً: تمثيل المرأة في هياكل الحكومة السورية قبل الحرب
14	ثانياً: تمثيل المرأة في مجلس الشعب
17	ثالثاً: تمثيل المرأة في الحكومة السورية
23	المشاركة السياسية للمرأة في المعارضة السورية
24	أولاً: المرأة السورية في ظل المعارضة

28.....	ثانياً: عوائق مشاركة المرأة ضمن هيئات ومجالس المعارضة.....
39.....	ثالثاً: حلول قانونية ونسوية لتفعيل تمثيل المرأة.....
40.....
40.....	المشاركة السياسية للمرأة في الإدارة الذاتية.....
41.....	أولاً: تمثيل المرأة في الإدارة الذاتية.....
45.....	ثانياً: نظام الرئاسة المشتركة.....
49.....	ثالثاً: استقلالية المرأة في الإدارة.....
51.....	رابعاً: المرأة في قوانين الإدارة الذاتية.....
53.....	خامساً: المرأة في المناهج التعليمية.....
54.....	القسم الثالث.....
54.....	النتائج والتوصيات.....
55.....
55.....	النتائج.....
57.....	التوصيات.....
59.....	المراجع:.....
61.....	الملاحق:.....
61.....	المقابلات البحثية.....
65.....	الملاحق:.....

المقدمة

رغم أن المرأة السورية أثبتت فاعلية مشاركتها في الحراك الشعبي، إلا أنها ظلت تعاني من معوقات سياسية، وبنوية، ودينية، واجتماعية موروثية، قلّصت - إجمالاً - من أدوارها في صنع القرارات.

ما فاقم أحوال المرأة أكثر، هو انعدام البيئة الحامية لاستقلالية كيانها بالمفهومين التقليدي والقانوني، إذ تتبلور المقاربة لأدوارهن تبعاً لدرجة الاختلاف الفكري، والعقيدة السياسية، وسيادة القيم الثقافية، والمجتمعية (الداعمة أو المتحفظة) على مفاهيم التشاركية بين الجنسين في ضوء الوضع السياسي، والعسكري، والاقتصادي القائم في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة السورية، والمعارضة، والإدارة الذاتية.

عموماً؛ سيتم في هذه الجزئية من الدراسة، الإضاءة على مشاركة المرأة السورية في مواقع السلطة، واتخاذ القرار ضمن الحكومة السورية، والمعارضة، والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، حيث سيستتب وفقاً للغة الإحصاءات، والبيانات الرقمية، والملاحظة، والمقابلة الميدانية مع العينة المبحوثة، مدى فاعلية أو شكلية مساهمة المرأة في (القيادة العليا، والمجالس السياسية، والشعبية، والوزارات، وما يماثلها من مناصب وأدوار). كما سيتم إغناء محاور الدراسة بخلفيات معلوماتية، وسياقات (قانونية، سياسية، اجتماعية، تاريخية..) تكون عوناً للاستدلال بموضوعية، ومنهجية علمية على آفاق العرض المنطقي للموضوع المبحوث، مع التركيز على استثمار أدوات التمثيل البياني، والرسوم البصرية في الدراسة لتيسر على القارئ استيعاب المحتوى المعروض بسلاسة دون غموض أو لبس.

في هذا الإطار؛ التجأنا للتقسيم الإداري (القصدي) للحدود الجغرافية للدراسة، نظراً لحالة التفاوت، والاختلاف السياسي، والأيدولوجي، والقيمي للأطراف التي تدير مناطق النزاع السوري، وهذا الأمر برمته يمثل إشكالية من الواجب تحليلها بشفافية ودقة.

عليه؛ من المتوقع أن تخرج الدراسة بمعطيات وصفية، ومؤشرات بيانية (كمية وكيفية) تفسر تباين الدعم أو التقليل من شأن كل إدارة في مناطق النفوذ الثلاث في سوريا لحقوق المرأة، ومشاركتها في العمل السياسي،

وذلك بناء على لائحة من العوامل التي تمكن أو تعيق إدماجها الفعلي في الكتل السياسية، وتوضح مسار المقاربة الإدارية، والمفاهيمية لقضيتها.

من هنا فصلت الدراسة في عنوانها العام واقع ومؤشرات المشاركة السياسية للمرأة في مناطق النفوذ الثلاث إلى ثلاثة عناوين فرعية متشعبة، سيتم البحث فيها، وتحليلها، ودراسة متغيراتها، وقياس وتفسير وضع المرأة وفقاً لخصوصية كل منطقة، وطبيعة نظامها السياسي، وتتمثل بما يأتي:

- 1- المشاركة السياسية للمرأة في الحكومة السورية.
- 2- المشاركة السياسية للمرأة في المعارضة السورية.
- 3- المشاركة السياسية للمرأة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

هيكلية الدراسة:

- تتقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية:
- القسم الأول: الإطار المنهجي.
 - القسم الثاني: الإطار التحليلي.
 - القسم الثالث: النتائج والتوصيات.

القسم الأول الإطار المنهجي

أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

ثمة فجوة عميقة في المجتمع السوري، لصالح استحواذ الرجل على حيز كبير من المهام القيادية والإدارية على مستوى السلطات أو الأحزاب، والهيكل التنظيمية، وهذه القضية تعدّ واحدة من أبرز الإشكاليات التي تصطدم فيها مفاهيم الماضي السلبية؛ مع تضافر جهود الحاضر المتمدن المقبل على قضايا تتعلق بتحرر المجتمعات، وما يرافقها من تحديات جمة تعترض الانخراط السياسي للمرأة.

لمعالجة هذه القضية انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها:

ما مدى فاعلية المشاركة السياسية للمرأة ضمن مناطق النفوذ الثلاث في سوريا (الحكومة السورية، المعارضة، الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا)؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى بحث وتحليل واقع مشاركة المرأة السورية في الميدان السياسي، ورصد نسب تقلدهن (كمياً وكيفياً) مواقع صنع القرار المختلفة داخل مناطق النفوذ الثلاث في سوريا، كشكل من أشكال المقارنة الميدانية، وتحليل أدوارهن، وبحث التحديات التي تعترضهن، ليتم استناداً إلى البيانات المجدولة، والوصفية، تحديد الأطر العملية لمقارنة مستوى تدني أو تصاعد الفجوات النوعية المرتبطة بالهوية الجندرية، ورصد التقدم الذي حدث في بعض المواقع، نتيجة لتطبيق إجراءات إلغاء التمييز بين الجنسين، وتشجيع برامج تمكين المرأة، وتأهيلها، هو تقديم دراسة متكاملة للمنظمات القانونية والحقوقية لتعميم احترام حقوق المرأة السورية على أطراف النزاع.

ثالثاً: منهجية الدراسة ونوعها

تتنمي الدراسة الحالية إلى الدراسات الوصفية، نظراً لأنها سنتقصى، وتصف، وتحلل أدوار المرأة السورية في ميدان السياسة، وصنع القرار، حيث سيتم جمع المعلومات، والبيانات اللازمة للإحاطة الشاملة بالمشكلة البحثية.

سنعتمد بشكل أساسي على المنهج الوصفي (التحليلي والمقارن)، لجمع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة، من خلال تحليل معطيات الدراسة الميدانية التي تم جمعها بوساطة أدوات البحث (المقابلة، والملاحظة)، وتحليلها كماً وكيفاً، والاعتماد على آلية المقارنة المنهجية لإظهار الفروق الإحصائية ذات الدلالات الاجتماعية، والسياسية، والبنوية.

رابعاً: أهمية الدراسة ومفاهيمها

تستمد الدراسة التي أجريت في الفترة الممتدة بين 2020/11/20، وانتهت بتاريخ 2021/5/20 أهميتها من أدوار المرأة كأصل حيوي في إرساء الديمقراطية والحريات المدنية وجوهرها العملي، وباعتبارها رافعة اجتماعية لتطوير البنية المؤسساتية للدول والحكومات. يمثل الموضوع المبحوث ذروة التصادم الفكري، والأيدولوجي، والسياسي بين أطراف النزاع، ومن شأنه أن يضيف قيمة فكرية للقارئ، ويمنح الحكومة السورية المستقبلية تصوراً موضوعياً عن واقع المرأة، كما أنّ بإمكان الدراسة الحالية أن تفيد الباحثين والمنظمات الحقوقية والقانونية أثناء دراسة المشاركة السياسية للمرأة السورية.

التمييز الإيجابي (الكوتا): شكل من أشكال المحاصصة النسائية، تلزم القوى والتكتلات السياسية، والإدارية بتخصيص مقاعد تمثل المرأة ضمن المجالس، والبرلمانات، والإدارات التنظيمية المختلفة، وهي واحدة من الحلول المؤقتة لدمج المرأة في سلطات صنع القرار.

الهوية الجندرية: هي الطريقة التي يعرف بها كل شخص جنسه سواءً أكان ذكر أو أنثى أو ثنائي الجنس، وتمثل مجموعة من السمات التي تميز النوع الاجتماعي، والفروقات بين الرجل والمرأة، وما يتعلق بتوزيع الأدوار والفرص.

خامساً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجتمع المرأة السورية، بغض النظر عن انتماءات أفرادها السياسية، والدينية، والعرقية، والمذهبية.

أما عن العينة، وطريقة اختيارها، فتم سحب العينة بطريقة قصدية وعشوائية، وبلغ تعدادها (25) مقابلة فردية أساسية (قصدية)، وتم إرسال الأسئلة على شكل مقابلات إلكترونية إلى العينة المتواجدة في مناطق يصعب الوصول إلى معظمها:

داخل سوريا: (دمشق، حمص، حماه، حلب، إدلب، الرقة، الحسكة).

خارج سوريا: (غازي عنتاب، برلين، باريس).

وفي ذات الوقت؛ أجريت مقابلات فرعية (ثانوية) مع عينة عشوائية بلغ تعدادها (30) مفردة، وجرى اختيار طيف المشاركات، ممن لهنّ دور أساسي في المطالبة بحقوق المرأة، ويتقلدن صفات اعتبارية في إدارة المجتمع، سيما المُلمّات بقضايا تحرر المرأة.

سادساً: الفئة المستهدفة من الأسئلة البحثية

- النخب السياسية (يتقلدن مناصب قيادية في الهياكل السياسية والحزبية والإدارية).

- نساء شاركن في منظمات المجتمع المدني، والحراك الشعبي.

- ناشطات في مجال الإعلام.

- حقوقيات وقانونيات.

- ضحايا الإقصاء والتجسيم الوظيفي.

- نساء يعملن في منظمات دعم وتمكين المرأة.

- أساتذة محاضرين في كلية العلوم السياسية بدمشق.

القسم الثاني الإطار التحليلي

المشاركة السياسية للمرأة في الحكومة السورية



أولاً: تمثيل المرأة في هياكل الحكومة السورية قبل الحرب

شهدت سوريا طيلة عقود مضت؛ مناخاً سياسياً غير سليماً، وغاب عن حقول التمثيل العدالة والانصاف، وقوانين ناظمة للحياة السياسية، فلم يقتصر حدود التهميش عند تمثيل المرأة في الهيئات والمجالس السياسية، بل طال ولازال يطال كل رجل يفكر بتغيير خارطة السياسة في البلاد، وهنا نستثني من يوالي سياسة الحزب الحاكم، وينفذ اجنداته ومشاريعه الحزبية، دون تردد أو شرط أو استقلالية في الفكر السياسي.

عموماً؛ هنالك تفاوت في نسب تمثيل المرأة ضمن الهياكل الإدارية، والهيئات الحكومية، ومراكز صنع القرار، وبمجملها النسب ضعيفة، ولا تتصف المرأة مع الرجل في ميزان المساواة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. هذا ما يظهر جلياً من خلال مؤشر الفجوة بين الجنسين، الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لعام 2020، حيث تذيلت سوريا قائمة الترتيب، وحلّت في المرتبة 150 عالمياً من أصل 153 دولة، بعد أن كانت تحتل المرتبة 125 عام 2010، وفقاً لمؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2020. (1)

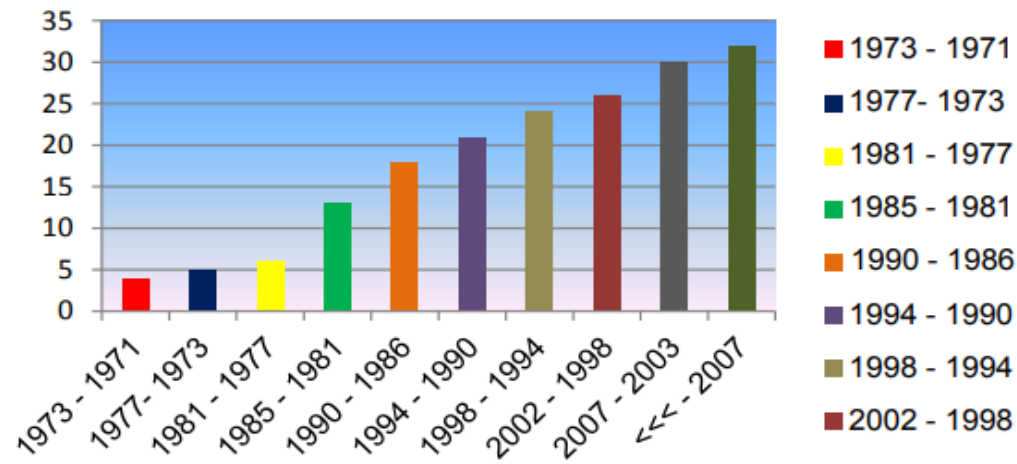
كما جاءت سوريا في المرتبة 153 من أصل 156 دولة، لمؤشر أفضل الدول بالنسبة للنساء، وفقاً لتقرير

مجلة "سي إي أو وورلد CEOWORLD". (2)

هذه الأرقام تثبت حقيقة مفادها بأنه لازالت الفجوة متسعة بين خطط واستراتيجيات الحكومات السورية المتعاقبة، والداعمة (اسمياً) لقضايا المرأة، وتهيئتها للانخراط في العمل السياسي، وما يتعلق عملياً بـ"إزالة العوائق والقيود التي تعترض سبيل مشاركتها بفاعلية في الحياة السياسية، والاقتصادية" كما ورد ذكره في المادة (45) من الدستور السوري، وهذه المقاربة المتضاربة من شأنها أن تززع أكثر استقرار بنية الدولة السورية بدءاً من أصغر نواة أسرية، وانتهاءً بأعلى تمثيل هش للمرأة في دوائر صنع القرارات، ورسم الاستراتيجيات.

عموماً، ورغم أن حزب البعث الحاكم يعتبر أن "ممارسة الديمقراطية الشعبية الكاملة ستبقى مبتورة ما دامت المرأة بعيدة عن الشأن العام للمجتمع"، فإن هذه المنطلقات النظرية التقليدية ليست سوى استعراض ورقي لا قيمة عملية له، وتصنف ضمن خانة الدعاية السياسية التي يحاول من خلالها الحزب إيهاً المجتمع بمستوى

مناصرته لحقوق المرأة، وخير دليل على مناقضة الحزب لمفاهيمه، هو أن سوريا لم تشهد، إلى يومنا هذا، تقلد المرأة رئاسة البلاد، بل ظلت بعيدة حتى عن المنافسة في السباق الرئاسي، كما أن نسبة تمثيل المرأة السورية في الحكومة طوال فترة حكم حزب البعث لم تتجاوز خلال الفترة الممتدة من 1976 إلى 2009، نسبة 3 إلى 6% ، وفي مجلس الشعب من 1971 إلى 2007، نسبة 2 إلى 12% حسب دراسة أجراها د. شاهر الشاهر وهو أستاذ محاضر في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق.



تمثيل المرأة في مجلس الشعب السوري (منقول من دراسة د.شاهر الشاهر) شكل رقم (1)

كما لا تقتصر حدود تهميش المرأة على لغة الأرقام وحسب، فالحكومة السورية لاتزال متحفظة على بنود كثير من المواثيق الدولية التي تناصر حقوق المرأة، ومنها (سيداو)، تحت ذريعة كونها لا تتسجم مع هوية المجتمع السوري، وتخالف عاداته وتقاليده الموروثة، وفي حقيقة الأمر يمكننا اعتبارها إحدى أساليب الحكومة للحفاظ على الوضع القائم، وكسب رضى القوى التقليدية المتحفظة على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة.

زد على ذلك استئثار شخصيات نسائية موالية لحزب البعث ببعض المناصب، على هيئة حكم أميري (يحافظن على مصالح الحزب الحاكم خلافاً لمصالح النساء)، ليمتد تركيزهن حتى أجل غير مسمى (عقود طويلة)، وهذا ما يمكننا التماسه في قرار تعيين الرئيس السوري السابق حافظ الأسد **لغادة مراد** كأول قاضية في البلاد عام 1975، ومن ثم امتد تجديد مهامها في القضاء بعد إصدار الرئيس السوري الحالي بشار الأسد مرسوماً جمهورياً عام 2005 لتعيينها كرئيسة للجنة القضائية السورية الخاصة بالتحقيق مع المتورطين في حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

وكذلك الأمر بالنسبة ل**نجاح العطار** التي تسلمت منصب وزارة الثقافة، والإرشاد القومي من (1976-2000)، ومن ثم أصبحت نائبة للرئيس السوري الحالي، وأيضاً **بثينة شعبان** التي تقلدت العديد من المناصب الهامة، كمستشارة سياسية وإعلامية للرئيس السوري، ووزير الدولة لشؤون المغتربين، وتطول القائمة حتى يومنا؛ بملازمة نهج الحفاظ على ديمومة النظام الحاكم من بوابة كسب نساء من ذوات السلطة والنفوذ.

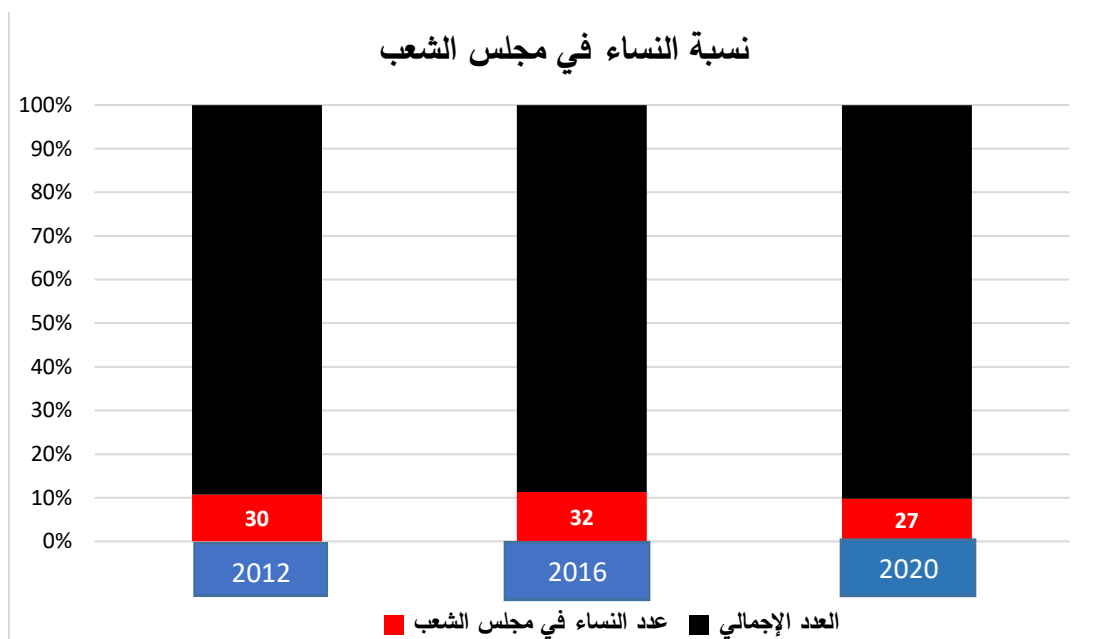
ثانياً: تمثيل المرأة في مجلس الشعب

يعدّ دستور 1959 أول وثيقة تشريعية تمنح المرأة السورية حق الترشح لانتخابات مجلس الشعب (البرلمان)، لكن رغم ذلك لم تتكلم جهودها بالنجاح وكانت "ثرثيا الحافظ" أول امرأة ترشح نفسها لعضوية المجلس، لتتجح لاحقاً جيهان الموصلية (مناصرة لحقوق المرأة)، ووداد الأزهرية في الوصول إلى (مجلس الأمة سابقاً) عام 1960.

ظل حال المرأة كما هو عليه، حتى تولي حزب البعث السلطة، حيث ارتفعت حصة المرأة في مجلس الشعب نسبياً، لكنه لم يأخذ، كما ظهر في التشكيلات الحكومية، وضعية ينتج عنها طرح قضايا المرأة خارج الإطار الحزبي، والعروبي. هذا ما يتضح من خلال الجدول رقم (1)، حيث التمثيل الضعيف للمرأة ضمن مجلس الشعب السوري:

النسبة المئوية	العدد الإجمالي	عدد النساء في مجلس الشعب	العام
%12	250	30	2012
%12.8	250	32	2016
%10.8	250	27	2020

جدول رقم (1) مشاركة المرأة في مجلس الشعب السوري



مشاركة المرأة في مجلس الشعب السوري شكل رقم (2)



نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس الشعب السوري - المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي شكل رقم (3)
علاوة على تدني نسب التمثيل، فإن النساء اللاتي يصلن إلى المجلس لا يمتلكن أدواراً جوهرية لتغيير واقع المرأة في البلاد، إذ يحافظن على مصالح السلطات الحاكمة، ويغيب عن برامجهن الانتخابية قضايا الدفاع عن حقوق المرأة، والنهوض بأدوارهن.

تعليقاً على نسب تمثيل المرأة في مجلس الشعب السوري، تقول **عروبة محفوظ**، وهي عضو في مجلس الشعب السوري (رشحت نفسها عن قائمة المستقلين، وتُكنى الولاء لحزب البعث)، تقول بأن دور المرأة كان فعالاً رغم مشاركتها الضعيفة، حيث تولت منصب نائب رئيس الجمهورية، وحقائب نيابية، ووزارية، وإدارية.

بالعودة إلى الجدول رقم (1)، فإنه يظهر ارتفاع نسبة حضور المرأة عام 2016 كأفضل نسبة تمثيل لها في مجلس الشعب منذ حصول المرأة على حق العضوية، وهذه النسبة انخفضت في العام المنصرم، واتصف التمثيل البرلماني بحالة من المحاباة الإدارية، مهدت لدخول نساء من السلك العسكري والأمني (اللواء باسمه الشاطر) إلى مجلس الشعب، كما توجهت الحكومة السورية للانفتاح على بعض الأقليات في الفترة الأخيرة على حساب أقليات أخرى، كشكل من أشكال التسويق السياسي (الداخلي والخارجي)، ولتظهر رعايتها

وانفتاحها على حقوق الأقليات بعد مرور 10 سنوات من الحرب، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه في تجربة أول تمثيل تشريعي للمرأة الأرمنية على مستوى سوريا، ممثلة بالسيدة نورا اريسيان التي أكدت خلال تواصلنا معها أنه ينبغي أن يرتقي تمثيل المرأة إلى النسبة المطلوبة، وهي النصف أو الثلث على أقل تقدير، كما تجد أن انصاف المرأة يجب أن ينطلق من مرونة القاعدة المجتمعية الجاهزة لتقبل المرأة في مراكز صنع القرار، ومن ثم يأتي دور الحكومة، والدولة في تسليم المرأة مناصب رفيعة في المجال السياسي.

هنا لا بدّ لنا من الأخذ بعين الاعتبار الظروف الأمنية والسياسية غير الموضوعية في مناطق الحكومة السورية، وهذا سبب وجيه لتتحفظ كثير من أعضاء مجلس الشعب من الإدلاء بتصاريح شخصية شفافة، فهن غير مخولات للخروج عن خطاب الدولة، ولا يتمتعن بالحصانة القانونية التي تحميهن من التعرض للمضايقات الأمنية والاعتقال، فلاتزال كثير من الناشطات السياسيات والصحافيات ممن عبرن عن آرائهن ودافعن عن حقوقهن السياسية، والمدنية منذ بداية الأزمة السورية، مجهولات المصير في سجون الحكومة السورية، ومنهن من تم تصفيتهن داخل السجون، وفقاً لصور أظهرها مصوّر عسكري سوري يدعى "قيصر".

ثالثاً: تمثيل المرأة في الحكومة السورية

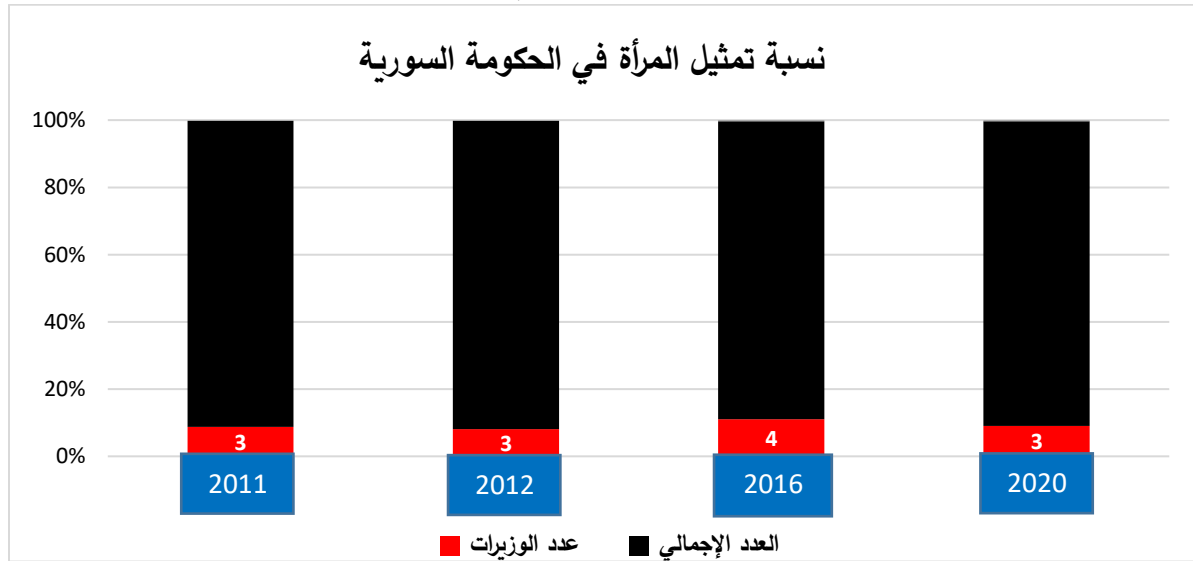
شغلت المرأة السورية أول منصب وزاري عام 1976، حيث بدأت مشاركتها بالوزارة بمنصب وزاري واحد، هو وزارة الثقافة، ليصبح للمرأة منصبان بعد تسلم المرأة الثانية لحقيبة وزارة التعليم العالي عام 1991. لكنها كانت أقرب إلى التمثيل الفردي (غير المنضوي تحت مظلة نسائية جامعة). (3)

رغم ذلك، يعدّ تمثيل المرأة في الحكومة السورية خجولاً وغير منصفٍ، حتى وإن وصلت إلى مستويات رفيعة من التمثيل الدبلوماسي، والتعيين الرئاسي، ففي الجدول رقم (2) تظهر نسب استلام المرأة للحقائب الوزارية، والتي تعدّ شبه ثابتة منذ عام 2011 إلى يومنا هذا، مع تغيير طفيف لتمثيلهن عام 2016، وبناءً على التحليل، والمتابعة البحثية فإن معظم ممن يتم اختيارهن لتقلد المناصب الوزارية (شبيهة لمشهد مجلس الشعب) ينتمين إلى حزب

البعث أو يكننّ الولاء ضمناً لهذا الحزب، وظاهرياً يعلن استقلاليتهم عن الأحزاب السياسية، بيد أن تكوينهم الأيديولوجي، وبيئاتهم الجغرافية تثبت عكس ذلك، وفي المقابل تحمل كثير منهن شهادات عليا، أي يتمتعن بالمؤهلات العلمية والإدارية، لكنهن في ذات الوقت مقيدات أكثر بالفكر الحزبي الضيق أو المناخ السياسي الذي ينتمين إليه، وهذا ما لم يضيف أي تغييرات إيجابية (جوهرية) تذكر على وضع المرأة السورية عموماً، والقيادية خصوصاً، على مدى 5 عقود مضت.

النسبة المئوية	العدد الإجمالي	عدد الوزيرات	الحكومة	العام
9.67%	31	3	حكومة عادل سفر	2011
8.82%	34	3	حكومة رياض حجاب	2012
12.5%	32	4	حكومة وائل الحلبي	2016
10%	30	3	حكومة حسين عرنوس	2020

جدول رقم (2) مشاركة المرأة في الحكومة السورية



مشاركة المرأة في الحكومة السورية شكل رقم (4)

حقيقة؛ بالرغم من مستوى التمثيل المتدني للمرأة في الحكومة السورية، فإن نساء كالمياء العاصي و"صالحة سنقر" و"بثينة شعبان" تقلدن مناصب سيادية كوزارة السياحة، والاقتصاد، والتعليم العالي، وشؤون المغتربين، لكن ظل التمثيل مفتقداً للعنصر الشبابي، إذ تتراوح أعمار معظم اللواتي تقلدن المناصب بين 55 إلى 65 ومافوق، وبالتالي يمكن الاستدلال على أن الحكومة السورية تعتمد توازياً مع تدني مستوى تمثيل المرأة في الهياكل الوزارية على الدائرة الايديولوجية للحزب الحاكم، وبالطبع هكذا مقارنة تقوّض أية فرصة لبناء دولة عائمة على الانصاف والنزاهة في تمثيل الشرائح المجتمعية بالصورة السليمة.

في المحصلة لا يمكننا الحديث عن التمثيل المتجانس لكلا الجنسين داخل الحكومة أو مجلس الشعب السوري، أو انتظار أي نقلة نوعية في الرؤية لقضية المرأة، دون الانطلاق من بيئة سياسية مؤمنة بالتشاركية الإدارية، أي مشاركة المرأة على حد سواء مع الرجل من قاعدة الهرم السياسي لأعلاه، سيما أن عملية صنع القرار تتطلب أن تكون عملية مؤسساتية، وتأخذ طابعاً مركباً، ومعقداً يشارك فيه جميع الأفراد تحت مظلة موضوعية تحقق التمثيل العادل لجميع الفئات، ويتم استبعاد فكرة التمثيل على أساس (الغالبية النوعية لجنس الفرد).

رابعاً: عوامل تدني تمثيل المرأة في هياكل الحكومة السورية

يمكن أن يعود مستوى تدني تمثيل المرأة في مناطق الحكومة السورية لعوامل عدة (سياسية، وفكرية، وقانونية، ومجتمعية)، متمثلة بما يأتي:

1) افتقاد مقومات الدولة

في حقيقة الأمر تغيب عن الدولة السورية منذ تأسيسها مقومات بناء الدولة المدنية، فرغم وجود الدستور والقانون، إلا أنهما يعدّان في واقع الأمر شكليان، لا يطبقان فعلياً، ويخضعان لتوجهات ومصالح النظام البوليسي القومي الذي يحكم البلاد، ويتصرف خارج الإطار القانوني، حتى أن السوريين يجهلون كثيراً من الأسس القانونية التي تتادي بها الحكومة السورية، كونها تعدّ في نظرهم بمثابة "حبر على ورق" لا يترجم

فعلياً على الأرض، ولا ينفعمهم في شيء، مع أنه في الحالة السليمة لأي دولة مدنية تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان، تكمن الأولويات في ترسيخ قيم المواطنة، وإطلاق الحريات، وضمان استقلالية مقومات استدامة الدولة بعيداً عن فرض الصبغة القومية والحزبية على دوائر وهياكل الدولة، وتكريس سياسة الإقصاء والتهميش.

(2) غياب جسم سياسي نسوي

هنالك حقيقة جوهرية مفادها أن غياب وجود جسم سياسي نسوي يكفل للمرأة مكانتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويضمن حقوقها الشرعية داخل الدستور، سيديم من تبعيتها _بشكل أو بآخر_ للقوى والأطراف المتصارعة، ويجعلها أكثر عرضة للعنف، والاستغلال والانتهاكات، واستلاب قرارها ومصيرها، وهذا ما تعانيه حقيقة المرأة السورية العاملة داخل الحكومة، حيث تفتقد لوجود هيئة نسائية مستقلة أو مجالس تمكين نسائي تكون رافداً حقيقياً في قاعدة تمثيل المرأة السورية، ومناصرة حقوقها (باستثناء مبادرات سابقة للاتحاد النسائي العام، والتي مولها صندوق الأمم المتحدة الإنمائية للمرأة عام 2006 لتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية، ولكنها لم تترجم فعلياً، فالوضع ظل على ما هو عليه).

كما ظل الاتحاد النسائي الكيان الوحيد الممثل شكلياً للمرأة، طيلة خمسة عقود مضت، وعجز عن إحداث اصلاحات جوهرية لقضايا المرأة في سوريا، وتحول لأداة لملء بعض المناصب الحكومية بشخصيات نسائية يتمتعن بالولاء المطلق للحزب الحاكم، ولا يمتلكن الاستقلالية في اتخاذ القرارات، أي كان الاتحاد مجرد مظلة نسائية ملحقة بالنظام السياسي الحاكم، كباقي منظمات المجتمع المدني، تركز من سلطته؛ عن طريق إعداد الكوادر منذ مراحل التعليم الباكرة، مثل منظمة طلائع البعث، ثم اتحاد شبيبة الثورة، يليه اتحاد الطلبة، عدا عن المنظمات الأخرى، كاتحاد الفلاحين واتحاد نقابات العمال والاتحاد الرياضي العام وغيرهم. (4)

3) غياب قوانين ناظمة للحياة السياسية والمدنية

لا يمكننا الحديث عن حقوق المرأة في كنف الحكومة السورية دون الإشارة إلى مدى توافر شبكات الأمان قانونياً، حقيقة لم يشهد الوضع القانوني للمرأة أي تغييرات جوهرية تذكر، رغم أن معظم الدساتير السورية أجمعت نصياً على حتمية منح المرأة حقوقها، لكنها اليوم تفتقد لأي مستند قانوني يضمن لها الانخراط في العمل السياسي، والاقتصادي، فهي لاتزال تعاني من قانون العقوبات لعام 1949، وقانون الأحوال الشخصية لعام 1953، وقانون الجنسية لعام 1969 تلك القوانين التي تعتبرها ناقصة الأهلية، وخاضعة لولاية الذكور في العائلة، ونصف مواطنة لناحية الحقوق، (5) داخل أسرتها وفي حياتها الخاصة، لتضاعف همومها ومشاكلها، وتبقيها دون حماية قانونية، أو برامج حقيقية فاعلة لتصويب مطالبها في مسار التشريع والتنفيذ.

لأن الجانب القانوني يمثل أكثر كواشف الأمانة، والجدية لتحرر أو اسكات صوت المرأة، فإن الحكومة السورية لا تخول المرأة للمشاركة بفاعلية في كثير من موادها الدستورية، وتجردها من الحقوق المدنية المشروعة، وعلى سبيل الذكر فإن القانون السوري لازال غامضاً في مسألة منح جنسية المرأة لأطفالها سيما إنها تسلك طريق حق الدم الأبوي لإعطاء الجنسية لابن الأم السورية المجهول النسب الجنسية السورية بشرطين الأول أن تكون الأم ساعة الولادة عربية سورية، والثاني أن تتم الولادة في سورية (6)

يأتي ذلك في ضوء تدني هامش الحصول على الحقوق والحريات السياسية، واصطدامها بغياب قوانين ناظمة للحياة السياسية. وعليه لم تشهد سوريا برامج واضحة تتعلق بتحرر المرأة أو تكتلات نسائية تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرار، وتتيح المشاركة السياسية الفعالة للمرأة، إذ حتى اليوم يمنع منح التراخيص لمنظمات محلية غير حكومية في البلاد، سيما منظمات المجتمع المدني الراعية لقضايا الفئات المهمشة في المجتمع، كما تُفرض قيود قانونية على إنشاء أحزاب نسائية، أو سياسية معارضة، تمارس نشاطها السياسي خارج خطاب المنظومة الشمولية للجهة الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث الحاكم، وهذه الوجيهة الإقصائية تخالف هوية

الدولة السورية التي كانت إلى حد ما داعمة للتنظيمات النسائية، وتشكيل الأحزاب السياسية في أربعينيات القرن الماضي.

4 الحد من دور المرأة في المناهج التعليمية

يُطال مؤشرات التمييز بين الجنسين في واحدة من أهم المواضيع التي تؤثر على النمو الفكري والبنوي لأفراد المجتمع، وهو السلك التعليمي، والتربوي الذي ظل ولا يزال أسيراً لسيطرة موروث ثقافي واحد على مضامين منهاجه، حيث يغفل فيها دور المرأة الجوهرية إلى جانب الرجل في تربية الأجيال وتنمية المجتمعات. بعد تحليل عينة عشوائية من بعض كتب المناهج التعليمية في المرحلتين الابتدائية والاعدادية، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه لم يتم دراسة وعرض قضايا وأدوار المرأة بصورة مستقلة وموضوعية بعيداً عن القولية، وسيطرت النمطية على صورتها العامة.

المشاركة السياسية للمرأة في المعارضة السورية



تمهيد

تتقسم الحدود المكانية في هذا الإطار تبعاً لدائرة سيطرة المعارضة إلى منطقتين رئيسيتين: تضم الأولى مناطق إدارة الحكومة السورية المؤقتة (ريف حلب الشمالي والشرقي والغربي، وجيوب حدودية من منطقة الحسكة، والرقّة). بينما تشمل الثانية مناطق إدارة حكومة الإنقاذ (إدلب وريفها). ونظراً لانطلاق الإدارتين المحليتين من ذات الرؤية الفكرية، والتداول المفاهيمي، والقيمي لقضايا المرأة، لم يتم دراسة وضع المرأة في كل منطقة على حدة، بل تم اتباع أسلوب التحليل الجمعي للموضوع المبحوث.

أولاً: المرأة السورية في ظل المعارضة

كان للمرأة السورية دورٌ هامٌ في مسار الحراك الشعبي، ونصيبٌ أكبر في قيادة التنسيقيات والتجمعات المدنية، ولاسيما الجانب المتعلق بالإغاثة، والشؤون الإنسانية، وأحياناً شاركت الرجل في الشق الأمني، والعسكري كما في تجربة بعض النساء ك (أما شحود، وثوبية كنفاني)، وجاء ذلك كنتيجة طبيعية على العنف العسكري الممارس ضدهن، ودلالة على ردة فعل تأرية على ممارسة الحكومة السورية في وأد "الثورة السورية"، بيد أنه وبعد مرور أشهر قليلة، والتحول عن خدمة شعارات "الثورة السورية"، بدأت أدوار المرأة بالتراجع والانحسار تدريجياً، سيما مع دخول الحراك الشعبي السلمي طور العسكرية، والتأجيج الطائفي، وما رافقها من بروز التيارات والتشكيلات العسكرية المتطرفة، والتي تتحفظ بشدة على حضور المرأة في ميادين الحياة العامة.

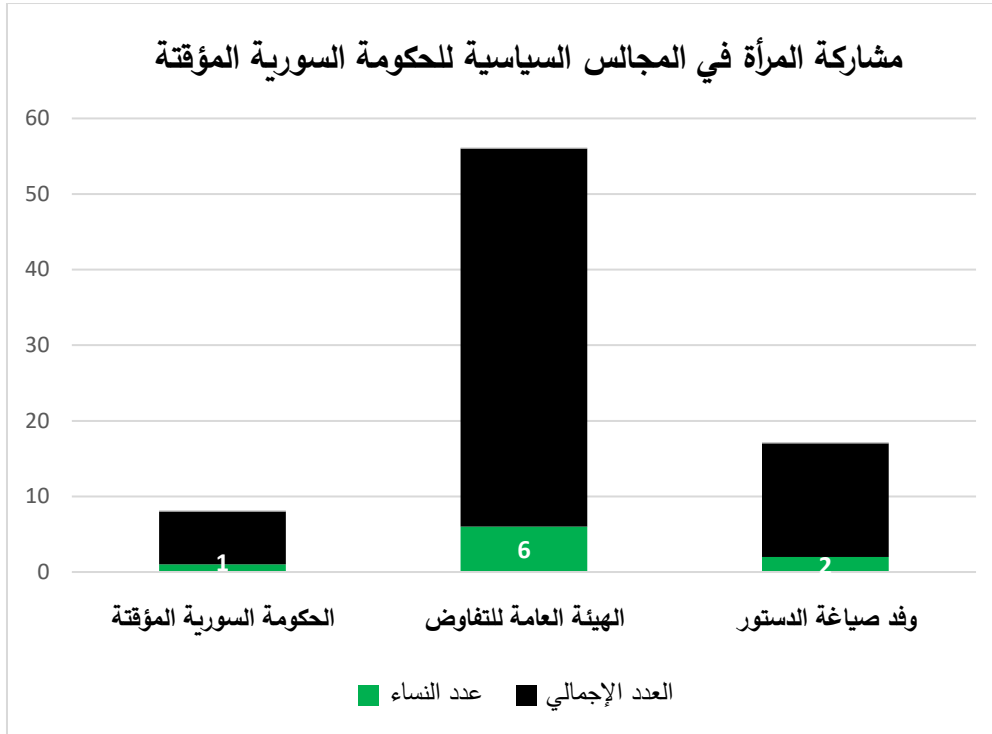
إذاً، وفي ظل تواتر أحداث الحرب، أضحت المرأة السورية "الثائرة" تعاني من قيود وآلام مزدوجة، فالعدو الأول في نظر بعضهن تمثله الحكومة السورية المتهمه بتصفية وتعذيب آلاف النساء وفق تقارير (منظمة حقوق الإنسان الدولية Human Rights Watch) (7) ، أما العدو الثاني فهم قيادات الحراك العسكري من ذوي التوجهات الدينية المتشددة، والذين كانوا يتخوفون من أن يؤدي بهم مدنية الحراك السلمي، وعلمانية المطالب الشعبية، وما صاحبها من توجهات الحراك النسوي النابض من هبة الشارع السوري إلى فقدانهم

القاعدة الشعبية لصالح القوى المدنية على حساب فصائل المعارضة الإسلامية، فكانت النتيجة أن تكون نهاية بعض الناشطات السياسيات، والنسويات أمثال (رزان زيتونة، وسميرة خليل..). التصفية الميدانية أو التغيب القسري، وكانت هذه الممارسات الدموية مؤشرات استباقية لسياسة "الي الأطراف والرقاب"، وعقاباً جماعياً للخارجين عن أسرة قادة الفصائل العسكرية المتمردة.

بعد انقضاء 10 سنوات من فصول الحرب في سوريا، ومع فقدان المعارضة السورية السيطرة على كثير من المناطق لصالح الحكومة السورية، لازالت التوجهات المتطرفة من جانب كثير من قوى المعارضة السورية (على اختلاف تشكيلاتها السياسية والعسكرية) مهيمنة على المشهد العام، سيما ما يتعلق بحظوظ إشراك المرأة في العملية السياسية بمناطق إدارة الحكومة السورية المؤقتة، وحكومة الإنقاذ. يوضح الجدول رقم (3) و(4) الدور الهامشي للمرأة في الهياكل السياسية للمعارضة السورية، والممثلة بالحكومة السورية المؤقتة، وحكومة الإنقاذ "الذراع المدني لهيئة تحرير الشام -جبهة النصر سابقاً".

النسبة المئوية	العدد الاجمالي	عدد النساء	المشاركة الوظيفية	العام 2020
14.28%	7	1	الحكومة المؤقتة	
12%	50	6	الهيئة العامة للتفاوض	
13.33%	15	2	وفد صياغة الدستور	

جدول رقم (3) مشاركة المرأة في المجالس السياسية التابعة للحكومة السورية المؤقتة

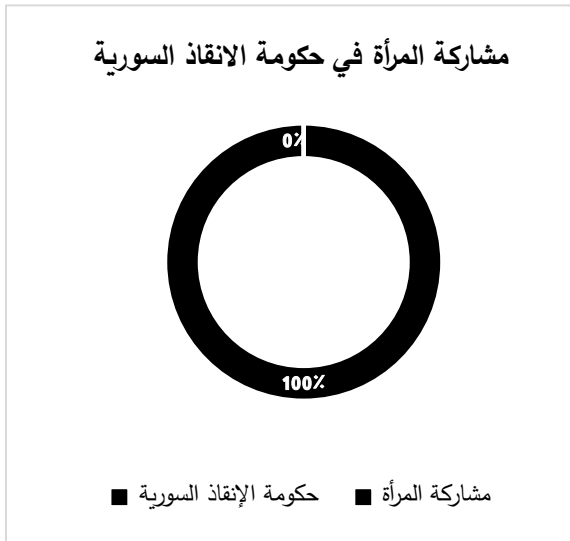


مشاركة المرأة في المجالس السياسية التابعة للحكومة السورية المؤقتة شكل رقم (5)

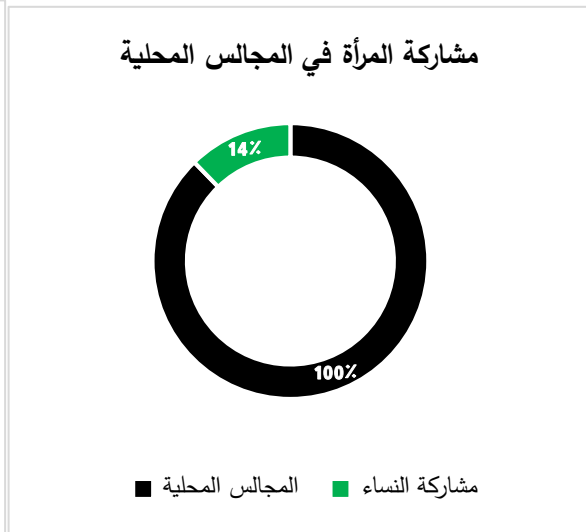
لقد أحيطت المشاركة السياسية للمرأة بالعقبات والتحديات على اختلاف أشكالها، دون تعزيزها بحماية قانونية، كما جرى التضييق عليها، وتهديدها في كثير من الأحيان لإقصائها، وإجبارها على الاستقالة، هذا ما يمكن الأخذ به من خلال الحادثة الأخيرة التي اضطرت فيها د.هدى العبسي تقديم استقالتها من وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة التابعة للائتلاف الوطني المعارض، بعد الإساءة والتهديدات التي واجهتها من قبل بعض قادات المعارضة التي لم تكن قادرة على تقديم نموذج ديمقراطي بديل عن حكومة بشار الأسد، إذ تعاني معظمها، من سطوة قوة السلاح، ويصاحبها سيطرة عقلية ذكورية عنفية لا تكثرث بأفاق دعم مسارات تمثيلية للمرأة في العمل السياسي، حتى وإن ظهرت بعض التجارب فإنها لا تخرج عن إطار تمييع الأمور، وجرها لمدار الدعاية الخارجية.

النسبة المئوية	العدد الاجمالي	عدد النساء	المشاركة الوظيفية	العام
14%	-	-	المجالس المحلية	2018
0%	11	0	حكومة الإنقاذ السورية	2020

جدول رقم (4) مشاركة المرأة في المجالس السياسية لحكومة الانقاذ



شكل رقم (7)



شكل رقم (6)

زيادة عما سبق توثيقه في الجدولين السابقين، فإن عدنا إلى الوراء قليلاً في بيانات ذات صلة، سنستشف من لغة الأرقام، أن مشاركة المرأة كان لها وزنٌ وثقلٌ في الوسط الشعبي، سيما في إدارة وتنظيم التسيقيات، إلا إن دورها في المجالس المحلية ظل متراجعاً، وهذا الدور يختلف باختلاف المناطق، فمثلاً وصلت نسبة النساء في المجلس المحلي بإدلب عام 2012 إلى 25%، 5 نساء من أصل 20، أما الآن فتشير إحصاءات عائدة لمنظمات حقوقية أن نسبتهن هي ما دون 2%، في المقابل فإن الائتلاف الوطني السوري الذي يمثل

القاعدة السياسية لـ (الحكومة المؤقتة)، يضم ست نساء في الهيئة العامة، وامرأة واحدة في الهيئة السياسية، وامرأة واحدة في الهيئة الرئاسية، وتشغل منصب نائب رئيس الائتلاف، كما شكلت المرأة السورية ما نسبته 30% من أعضاء اللجنة الدستورية السورية، وتضم القائمة النهائية للجنة الدستورية 150 اسماً، مقسماً بالتساوي على القوائم الثلاث، وللنساء ستة مقاعد في قائمة "هيئة التفاوض"، و19 مقعداً في قائمة المجتمع المدني.

أما الهيئة السياسية في إدلب فشهدت دورتها الأولى غياب مشاركة المرأة، أما الدورة الثانية فقد شاركت فيها امرأة واحدة، وفي الثالثة امرأتان، والدورة الرابعة ثلاث نساء (المعلومات ميدانية تم الحصول عليها بعد تواصلنا مع مؤسسات مدنية معنية بالأمر من منطقة إدلب).

ثانياً: عوائق مشاركة المرأة ضمن هيئات ومجالس المعارضة

لمناقشة واقع المشاركة السياسية للمرأة في هياكل المعارضة، استعنا بشهادات ميدانية من مختلف مناطق المعارضة لإغناء الجانب التوثيقي في الدراسة، كما لا بد من الإشارة إلى مواجهتنا معضلة الوصول إلى (قيادات في الائتلاف الوطني، وباقي أجسام المعارضة) رغم محاولتنا المتكررة الاتصال بهن، لذا اعتمدنا على تصاريح، ومدخلات إعلامية لبعضهن عبر فترات زمنية متفاوتة، بالتوازي مع ذلك تمكنا من الوصول إلى عينات عشوائية من النساء المنخرطات في العمل السياسي والإنساني، لاستطلاع وجهات نظرهن فيما يتعلق بمشاركة المرأة سياسياً في الحكومة السورية المؤقتة، وحكومة الانقاذ، وبالتالي تحقيق الانسجام الوظيفي بين مستويات العينة المبحوثة، وتم ذلك عبر إرسال أسئلة المقابلة البحثية إلكترونياً إلى المعنيات حسب التخصص الوظيفي.

بطبيعة الحال هنالك تفاوت في الرؤى حول دور المرأة في حقل السياسة، والمعوقات التي تعترضهن للتححرر من القيود المجتمعية والقانونية، وفي المقابل هناك تقاطع لآراء كثير من الشهادات لنساء تمت مقابلتهن، على أن أبرز أسباب تراجع أدوار المرأة تكمن في عسكرة الحراك الشعبي السوري، وبروز التيارات الإسلامية

المتشددة، وتطيف الحراك الشعبي، إلى جانب منابع التمويل المتعددة، والتي فرضت بدورها "أجندات غير وطنية" على الساحة السياسية، يمكن إجمالها بما يأتي:

1) توظيف المرأة لكسب الاعتراف الدولي

في حقيقة الأمر؛ بدى وجود المرأة ضمن الجسم السياسي للمعارضة السورية منحسراً -حسب إفادة بعض أعضاء الائتلاف- على المناقشة والحضور التجميلي أثناء حضورها بعض الاجتماعات الهامشية فقط، دون التمثيل المشروع في الهيئات القيادية والعليا، وفي حال تواجدت المرأة فإنه يكون نتاجاً لاسترضاء الضغط الدولي على المعارضة بزيادة التمثيل النسائي، وتعزيز مشاركتها، سيما في السلك الدبلوماسي. حتى أن المجلس الاستشاري الذي شُكل في جنيف من قبل المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان ديمستورا في شباط 2015، والمكون من 40 امرأة لدعم الوفد المعارض كهيئة مستقلة لتمكين وتمثيل المرأة، وزيادة مشاركتها في العملية التفاوضية القائمة، فقد انتقد المجلس لمعايير وضوابط اختيار الأعضاء، الذي لم يكن واضحاً، ولم يتصف بالشفافية والموضوعية، كما اتصفت بالانتقائية في الاختيار، أي يعوزها التمثيل المقنع فلا يتعدى تمثيلهن إلا بامرتين من أصل 22 عضواً في الهيئة العليا للمفاوضات، و3 أعضاء من أصل 15 عضواً على طاولة المفاوضات. لذا، علق ديمستورا على وجود بعضهن في قاعات المفاوضات بقوله: "أنهن لا يتكلمن، لا يسمح لهن بالكلام ولا يحصلن على فرصة للتدخل، أنهن على الهامش"، كما شهدت القيادة السياسية للائتلاف إشكالية داخلية، ومناكفات حادة، فأشراك هذا الجسم النسائي يعني إضعاف أصوات القوى التقليدية، لكن في نهاية المطاف هي مضطرة للإذعان للمطلب الغربي، خشية من إيقاف الدعم، والتمويل عنها، وإنهاء ما تبقى من الغطاء الدبلوماسي، والسياسي التي تتمتع بها من جانب الغرب. هنا يمكن القول أنه رغم تغيير مسميات الكتل السياسية للمعارضة السورية، فإنها حقيقة تبقى كتلاً جامدة، ويتصف القائمون عليها بذات الذهنية الاقصائية، التي تعدّ واحدة من أكثر صور الاشكاليات السياسية صعوداً، فقبل الائتلاف الوطني السوري، شهد المجلس الوطني السوري في أول جلساته غياباً تاماً للمرأة،

وبعد ضغوطات غربية اضطر المجلس لإشراك المرأة في بعض الاجتماعات، وهنا شهادة عضو في المجلس الوطني السوري حول ما حدث خلال مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس بتاريخ 24 شباط 2012: "كل الوفد السوري الذي دخل إلى القاعة، عددهم حوالي 25-30 رجال، والنساء كنّ خارج القاعة، حاولوا لاحقاً إدخال بعض النساء بسبب سؤال مساعد وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون عنهن، وطلب أحدهم مني شخصياً الدخول، لكنني اعتذرت منه لأنه جاء بطلب غربي، وليس من السوريين أنفسهم، تصورا حجم العزل للنساء، لقد انصدمت كلينتون عندما لم تجد نساء المعارضة، فبالنسبة لها ينتهي المشهد السياسي إذا لم تجد فيه نساء ممثلات أو على الأقل بنسبة 30%"، وأضافت: "لقد كان عدد النساء كبيرا في بداية عمل المجلس الوطني، وكن فاعلات ونشيطات، وتراجعن وانسحبن نتيجة طريقة التعامل معهن". (8)

خلاصة القول؛ كانت المعارضة بحاجة ماسة لاسترضاء الخارج، وكسب التعاطف الدولي من بوابة رفع نسب تمثيل المرأة ضمن صفوفها بصورة شكلية، بعد أن مُنيت بالفشل في كسب الحاضنة الشعبية بسبب سياسة الاقصاء، والتهميش التي طالت الشرائح، والفئات المجتمعية، لذا اتجهت بوصلتها صوب استمداد الشرعية من الخارج، وهذا ما جرّدها أكثر من القدرة على تبني القرار الوطني، غير المرتهن للإملاءات المشروطة للدول في دعمها للمعارضة، لتضطر الأخيرة إلى مراعاة المصالح العابرة للحدود للكثير من الداعمين.

(2) النظرة السلبية تجاه المعارضة

حسب شهادة **هدى سرجاوي** (محامية وناشطة قانونية في إدلب) فإن المرأة لا يتم تمثيلها بشكل كاف في مؤسسات المعارضة، فرغم إعلان الكوتا من قبل ديمستورا، وتبنيها من قبل بعض الأجسام، إلا إنها لم تُطبق بعد بالصورة المطلوبة في هياكل المعارضة، وتعيد بالأسباب إلى جملة من التحديات منها:

- 1- عدم وجود رغبة، وإرادة حقيقة في إشراك المرأة بشكل كاف وعادل في المجال السياسي.
- 2- غياب الضغط الجاد من قبل الدول الداعمة للمعارضة السورية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

3- غياب رغبة قسم كبير من النساء خوض التجربة السياسية بسبب النظرة السلبية تجاه المعارضة، وفقدان الأخيرة، ثقة ومصداقية الشارع المعارض.

في ذات الوقت؛ اعتبرت بعض الناشطات أن المرأة لا تزال تصارع جاهدة لإثبات ذاتها وسط كم هائل من الصّعوبات، والعقبات التي تعترض مشاركتها السياسية الفعالة، كالوضع الاقتصادي العام، وعوامل تتعلّق بهوية المؤسسة السياسيّة الحاكمة، وطبيعة المجتمع، والثّقافة السائدة، والأعراف الأسرية، وعدم وجود جهة تعمل على حماية المرأة الناشطة، والقيادية والسياسية من كافة أشكال العنف، إضافة للضغوطات والتّحدّيات الأمنيّة، والأعباء التي تلاحق عدداً كبيراً من النساء المهجرات المثقلات بأعباء إعالة أسرهن، لكن غالبية المستجيبات ربطن تدهور أوضاعهن بفشل سياسة المعارضة، وتخبّطها، وخضوعها لتوجيهات دول الجوار، وفقدان هيكلها السياسية القرار الوطني النابع من القاعدة الشعبية الثورية، وهذا ما أفقدهن الإيمان بمبادئ، وتوجهات المجالس السياسية الحالية، لذا تتأى كثير من النساء عن ممارسة النشاط السياسي، مادمن لا يمتلكن زمام المبادرة، والاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي.

3) صعود العسكرة والتطرف وتثبيت القيود المجتمعية

اتخذت "الثورة السورية" بعد أشهر قليلة من اندلاع حركات الاحتجاجات السلمية، مساراً عنيفاً قائماً على عسكرة الحراك، وحقيقة كان عدد كبير من السوريين يتوقعون أن تكون نهاية حكم الرئيس السوري بشار الأسد خلال أشهر قليلة، لولا تدخل حلفائه الإيرانيين والروس. على كل حال، بدأت تطفو على السطح ملامح انحراف مسار العسكرة المعتدلة؛ التي بدأت بكتائب عسكرية أكثر تنظيمياً وانضباطاً، ودعماً لمطالب الشعب، إلى مليشيات متطرفة التوجه والسلوك، ومتعددة الانتماءات والولاءات؛ عدد منها انخرط في المعركة لمواجهة المد الإيراني، وبالتالي تحوّل المشهد من حراك سوري سلمي إلى صراع مذهبي عابر للحدود، يتحمل الشعب السوري أوزاره إلى اليوم ، ولا حل يلوح في الأفق.

كي لا نعود بالزمن إلى الوراء كثيراً، ونخرج عن نطاق مشكلتنا البحثية، سنقف عند حدود الإحاطة بأحوال النساء في ظل حكم التيارات العسكرية المتعددة في مناطق المعارضة.

بداية من إدلب حيث يسيطر هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، يتم فرض الأيديولوجيا المتشددة والأفكار الغربية عن هوية المواطن السوري، إذ وصلت الحال إلى سحب التمويل من منظمات المجتمع المدني الداعمة لتمكين المرأة، وأصدرت مراسيم شرعية بوساطة هيئة "سواعد الخير" -الشرطة المدنية في إدلب-، لمنع الإعلاميات من مزاوله المهنة -راديو فريش نموذجاً- تحت حجة أنهن يخالفن الشريعة الإسلامية، وأن "صوتهن عورة"، لذا فمن هنا اقتصر أدوار النساء عند حدود تنظيم بعض الورش التدريبية، والانخراط في الجانب الإغاثي، وتلقي الدعم والتدريب من بعض المنظمات النسوية المعنية بتمكين المرأة.

بناء على ذلك؛ وفي ظل تشديد القبضة الأمنية، وسيطرة الموروثات الاجتماعية تتخوف بعض المبحوثات من أن يتسبب تمكين المرأة، وزيادة وعيها السياسي في مناطق المعارضة إلى اصطدام الجانب القيمي، والتحرري لديها بعنجهية الفصائل المسلحة من جهة، ومن جهة أخرى بعبادات المجتمع، والقوالب المؤطرة لكبت رأي وصوت المرأة، وبالتالي هذا ما يؤثر سلباً على نمط حياتها وسمعتها. أي بمعنى أن مجتمعاتهن المتحفظة على عمل المرأة غير مهياً فكرياً لتقبل قدرة المرأة على أن تكون قيادية، تدير المجتمع إلى جانب الرجل، وهذا ما يخلق انقساماً سجالياً بين مؤيد، ومتحفظ، ومعارض لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

فيما يتعلق بحظوظ التمثيل النسائي في المجالس والهيئات القيادية للمعارضة، تجد غالبية الرجال (مسؤولة مكتب المرأة ومؤسسة منظمة مزايا النسائية الناشطة بمجال تمكين المرأة في إدلب) بأن هناك تراجعاً ملحوظاً لحصص التمثيل النسائي في الدوائر المغلقة لمراكز صنع القرار، وتجدها شكلية، والهدف منه إعلامي لا أكثر، وتعتبر بأن تحديات المرأة السياسية في الداخل السوري تختلف عن تحديات المرأة خارج البلاد، فتقول: " في الداخل يعود سبب تغييب المرأة في الميدان السياسي إلى قيود قانونية إلى جانب الثقافة المجتمعية، والأعراف الأسرية التي تكرر الثقافة البطريركية في المجتمع، والذي يفترض تقييد مراكز السلطة بيد الذكور، وحصر حضور المرأة في النطاق الأسري الضيق دون السياسي، لذا فإن ضعف المشاركة في

حقل السياسة لا يعود لضعف قدرة المرأة على المشاركة، بل بالدرجة الأولى إلى عسكرة الوضع إلى أقصى الحدود، وما رافقها من التحول التدريجي للحراك الثوري من طابع مدني مرحب بمشاركة المرأة، إلى طابع عسكري، وديني همّش دور المرأة، وصولاً إلى الغياب الكامل لها، فالكلمة الأولى والأخيرة هي لتيارات متطرفة معادية لوجود المرأة في الشأن العام، ويدعمها هيمنة الفكر الذكوري، وآلية التفكير التقليدي المضاد للديمقراطية (عبر تمثيل العائلات والمحابة للرجال) في هذه الأماكن"، وتتأمل "الرحال" إنشاء منصة سياسية حقوقية تضم نسويات قياديات فاعلات ينبثق عنها قرارات، وتوصيات تهتم بالشأن السياسي السوري العام.

(4) قوانين تمييزية لا تنصف المرأة

كما يختلف شكل وسلوك الإدارة في مناطق المعارضة وفقاً للفصيل المسلح، وخلفياته الثقافية، فإن الاختلاف والاشكالية تطال الجهاز القانوني أيضاً، ففي مناطق الحكومة السورية المؤقتة تم الاعتماد على اختيار قضاة من محامين ومنشقين عن جهاز القضاء السوري، لتطبيق قانون "العربي الموحد" بمرجعية دستور 1950 (يستند في معظم أحكامه ونصوصه على الشريعة الإسلامية؛ وفق المذاهب الأربعة)، بينما تتبنى "حكومة الإنقاذ" في إدلب أحكام الشريعة الإسلامية، وتنفذها محاكم محلية مكونة من شيوخ، وأفراد يخضعون لدورات تدريب شرعية (معظمهم لا يمتلكون مؤهلات علمية)، ومرجعهم الأصلي المجلس الأعلى للقضاء، فضلاً عن غياب القضاة، والمحامين المحترفين، والإجماع على أشخاص تم فرضهم من قبل الفصائل الحاكمة هناك، وفي كلتا الإدارتين هنالك ثغرات عدلية، وقيود قانونية تطال حياة المرأة، وتحرمها من أبسط حقوقها المدنية كالأحوال الشخصية، ومشاركتها الرجل في ميادين العمل، والتمثيل المتجانس لكلا الجنسين، كما تشابه قوانينها - إلى حد ما - تلك التي يفرضها الدستور السوري، ولكنها أخذت صبغة دينية أكثر تشدداً في كثير من المواقع، سيما حينما يتم الالتجاء إلى الاجتهاد لفرض أحكام خاضعة لولاءات السياسة والقوة. بالإمكان تناول القانون من زاوية الخيارات الفكرية، والسياسية، والاجتماعية المتطرفة للتيار السلفي، تحديداً من خلال ميثاق "الجهة الإسلامية السورية" الذي عرض العلاقات بين المكونات السورية في الفقرة الثامنة

من الفصل الرابع: ((إن علاقة المرأة بالرجل تكاملية، دور المرأة يجب أن يستند إلى أحكام الشريعة القطعية، ومقاصدها العامة، مع رفض ما يقوم به الغرب من تغريب لدور المرأة وخروجها عن الإطار الإسلامي، والإسلام هو دين الدولة، وهو المصدر الرئيس والوحيد للتشريع، وسنعمل بكافة الأساليب الشرعية الممكنة على ألا يكون في البلاد أي قانون يخالف الثوابت المعتمدة في الشريعة الإسلامية)). (9) من جهته، يتحدث الأستاذ الجامعي، محمد نور حمدان، عن واقع القضاء في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة لـ"العربي الجديد"، قائلاً: "الأركان الرئيسية للقضاء حتى يكون فاعلاً هي استقلالية القضاء، وتوفير قوة تنفيذية لتطبيق قرارات القضاء وأحكامه، وكفاءة القاضي ونزاهته وحمائيته"، ويضيف: "من الصعوبات التي تواجه المؤسسة القضائية، التخبط في مرجعية القانون، فالمنطقة غير مستقرة والسلطة التنفيذية ضعيفة وعاجزة عن حماية القاضي". (10)

بشكل عام فإن آلية إصدار وتنفيذ القوانين في مناطق المعارضة تأخذ نزعة دينية (هيئات شرعية) لا تتسجم مع بيئة السوريين، ومتطلبات الواقع الراهن، وهي مسيّسة وخاضعة لسطوة سلاح الفصائل المسيطرة على تلك المناطق كـ"الجيش الوطني السوري"، و"هيئة تحرير الشام"، و"حراس الدين"، و"الحزب الإسلامي التركستاني"، و"حزب التحرير".

5) إيمان المرأة بعدالة قضيتها

ذات السبب يتكرر في مناطق المعارضة، وهو في جزء كبير منه نتاج سياسات الحكومات المتوالية على سوريا التي أبعدت بدورها النساء عن المشهد السياسي، وأطّرت أدوارهن ضمن حدود الأسرة. على كل حال، فإنّ أقوال بعض ممن تواصلنا معهم تشي بغياب الفكر النسوي، والصورة أقرب ما تكون إذعاناً للأدوار التقليدية التي تقيد استقلالية المرأة، والتي لا تؤمن كثيراً بقدرة المرأة على تسلم زمام الإدارة السياسية، إذ تحفظت عاملات في منظمات المجتمع المدني بريف حلب الغربي على تقلد المرأة مناصب عليا في سلك السياسة، واعتبرنها تصلح أكثر لإدارة الأمور الخدمية والإغاثية، والأسرة، فالمرأة حسب قول بعضهن "لم يخلقها الله للسياسة"، حتى استشهدت أخريات بنصوص دينية "ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة". في

الحقيقة تعدّ هذه المقاربة الضيقة لإمكانات المرأة، والتي تنطلق أحياناً من داخل المجتمع الانثوي كما في الشهادة الأخيرة، له بالغ الدلالة على مدى تأثرهن بالمحيط المجتمعي الذي يهمل أدوار المرأة، ويحجمها كتابع لا حول له ولا قوة سوى تنفيذ الأوامر والتعليمات، وهو مؤشر سلبي على فقدان كثيرٍ منهن الأمل أو إن صح التعبير إيهامهن لأنفسهن بعدم امتلاك القدرة، والمؤهلات لمجارة الرجل، أو مشاركته في اتخاذ القرارات، وحتماً تندرج هذه النظرة السلبية ضمن خانة فقدان الدافعية والتحفيز الذاتي، وهي بطبيعة الحال نابعة من ثقافة جمعية راسخة في اللاوعي الجمعي لكثير من النساء.

فيما يتعلق بانحسار دور المرأة عند مجالات (أسرية، إغاثية..) لا تشبع حاجتهن إلى تمثيل شريحة واسعة من المجتمع، ولا تستوفي شروط تمثيلهن قانونياً، تقول إحدى العاملات في منظمات المجتمع المدني بريف حلب الغربي: "قطعاً يجب عدم اختزال دور المرأة، فوجودهن في العملية السياسية أمر ضروري لتكون ممثلة لحقوق الأسرة والطفل، وحتى وإن دافع بعض الرجال عن المرأة، فإنهم لن يصلوا للقدر الذي تدافع فيها المرأة عن قضاياها".

في المقابل تضيف واحدة من الناشطات النسويات على ماسبق قوله، فتؤكد أن "حرب المرأة في الدفاع عن حقوقها أصعب من جميع الحروب، كما أن المرأة والرجل يكملان بعضهما البعض، ويجب على الأخير دعم المرأة فعلياً، بعيداً عن الصور التجميلية أو الأدوار الهامشية، وأيضاً على المرأة أيضاً أن تؤمن بعدالة قضيتها وحقوقها، وأن تكون واثقة من نفسها وتحرص على تدريب ذاتها بصورة دورية للانخراط في ميادين السياسة ولواحقها".

في حين أن ثقة المرأة بنفسها تتطلب منها تمكيناً مهنيّاً، وتعزيز مهارات التواصل والتناظر والتعبير عن الذات لديها، وفقاً لحديث سماح هدايا، وهي وزير سابق في الحكومة السورية المؤقتة، إذ تشدّد على ألا يقتصر عمل المرأة داخل الجمعيات النسوية أو الجندرية، بل لا بد أن يكون أكثر تجذراً وعمقاً، وتوسعاً، وذا رؤية مستقبلية، بحيث لا تكون المرأة في موقع سياسي بمجرد أن ترضي الأرقام والممول، بل تكون فاعلة في مجتمعها، وبيتها، وحياتها، ومحمية بالقوانين والدستور، لا من الأب والابن والزوج والقيم، وأن تحب ذاتها،

وتعي، وتحترم نفسها، ومن ثم تتعلم، فالعلم والفكر هو الأساس حسب قولها، وتجد من الضرورة أن تصقل المرأة مهارتها وتميها، وتشارك في بناء المجتمع الإنساني.

(6) المرأة ضحية تجاذبات القوى الخارجية

في ضوء تشظّي قوى المعارضة داخلياً، وقصور رؤيتها في بلورة أهدافٍ استراتيجية واضحة تخدم تضحيات "الثورة السورية"، ومع تنوع المشارب السياسية، والأيديولوجية، والطائفية للداعمين الإقليميين والدوليين، أصبحت المعارضة السورية، على اختلاف تشكيلاتها ومسمياتها، مسلوحة القرار، وأداة طيعة لتنفيذ الاجندات الخارجية، وأخفقت في مباراة التحديات التي واجهتها داخلياً وخارجياً، فعلى سبيل المثال شكل الدعم التركي لها نقطة عبور استراتيجية كي تحول مناطق سيطرة المعارضة إلى محميات عسكرية، وحدائق خلفية لكثير من الأطراف الإقليمية، تستخدمها كورقة ضغط لكسب مكاسب سياسية أو اقتصادية.

أضف إلى ذلك؛ أن تنوع واختلاف مصالح ورؤى جهات الدعم، فرض حالة من الفوضى في مناطق المعارضة، ولعل المرأة كانت الضحية الأولى في المشهد منذ بداية الحرب السورية.

توضح شهادة إحدى السياسيات في الائتلاف الوطني دور التدخل الخارجي في إقصاء الكفاءات بشكل عام، والنساء بشكل خاص أثناء انتخابات رئاسة الائتلاف الوطني المعارض، وتقول: "القصة في الائتلاف هي حسبة سياسية، عندما يحدث الترشيح، يفتشون عن الشخص الأوفر حظاً، والموضوع لا يتعلق بالكفاءة؛ السياسة اليوم هي عبارة عن حالة من التجاذبات السياسية، والمرأة غير المدعومة دولياً، وغير الخاضعة لعملية التجاذبات تكون فرصها قليلة في الوصول إلى أي مكان، لأنه لا يمكن أن يشكل الائتلاف عملية مناصرة تدعمهم، وبصريح العبارة، كان هناك حالة تجاذب بين الكتلة القطرية، والكتلة السعودية، وبالتالي الذين هم في الوسط، وغير التابعين لأحد، لديهم فرصة ضعيفة جداً للوصول إلى أي مكان". (12)

أي باختصار يمكن القول إنّ المرأة هي الحلقة الأضعف في مسار الصراعات السياسية بين مصادر الدعم الخارجي، وأدوات التنفيذ الداخلي، وفي حال تم اشراكها في العمل السياسي، فإنه يكون بناءً على خلفيات، وأجندات مسبقة، وغير موضوعية في الطرح الاستراتيجي لتمثيل المرأة.

(7) سيطرة المحاصصة والولاءات

إن ضوابط ومعايير اندماج المرأة في الكتل السياسية المعارضة، عائد أيضاً إلى الانتماءات، والولاءات الطائفية، (13) وهنا توضح **ديما موسى** عضو الائتلاف الوطني السوري معايير انتقاء العناصر النسائية، فتري بأنها عائدة إلى (المحاصصة بالدرجة الأولى، ومن ثم الكفاءات، والانخراط في العمل الثوري)، وحدود تغييب المرأة لم يقتصر -حسب رؤيتها- عند مستويات التمثيل السياسي في الائتلاف السوري، بل ينسحب الأمر على جميع الأجسام السياسية و"الثورية"، فلم يلتزم أي جسم سياسي أو مدني بتمثيل المرأة حتى بأدنى شكل من الأشكال، ولم تطبق الكوتا النسائية التي تقوم على تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30% في أي من هياكل المعارضة، فدور المرأة محصور ضمن إطار أدوار تقليدية في مجالس سياسية تسيطر عليها المحاصصة الحزبية، والقومية، والدينية. ويمكننا القول إنّ أحد الأسباب الرئيسية في انحراف مسار "الثورة" من الحراك السلمي باتجاه العسكرية، هو تهميش مكانة المرأة في الحراك المدني والسياسي؛ إذ فقدت المرأة نتيجةً لذلك القدرة على الاستقرار، وأصبحت منشغلة بتدبير أمور الأسرة وتعويض فقدان المعيل (الرجل)، من خلال تحمل مسؤوليات العمل، والمنزل.

نسبة تمثيل المرأة في الائتلاف السوري المعارض حسب الدراسات الصادرة عن منظمات نسوية معارضة أقل من 10% وفي المجالس المحلية لا يتعدى 2%.

في المقابل ترى **خولة دنيا** مديرة مكتب شبكة المرأة السورية في مدينة غازي عنتاب - التركية، وعضو في الحركة السياسية النسوية السورية إن تغييب دور المرأة، مع بداية "الثورة السورية" عام 2011، كان مقصوداً،

والسبب لتغييب النساء عموماً، والكفاءات على وجه الخصوص، يعود بالدرجة الأولى لاعتبارات محاصصة مناطقية أو عشائرية أو عرقية أو طائفية، على حساب التمثيل العادل للمرأة. (14)

8) صورة المرأة في المناهج التعليمية

فيما يتعلق بالمناهج التعليمية التي تدرسها الحكومة السورية المؤقتة، فإنها اتبعت المناهج القديمة للحكومة السورية، التي كانت تدرس ما قبل اندلاع "الثورة السورية"، حسب ما صرح به وزير التربية د. عماد برق، مع إضافة بعض التعديلات التي سعت من خلالها الحكومة السورية المؤقتة لإزالة "رموز النظام السوري" و"رموز حزب البعث العربي الاشتراكي"، وإضافة رموز تتعلق بـ"الثورة السورية". (15)

ووفقاً لمتابعتنا عدداً من الدراسات التي حللت صورة المرأة في مناهج المعارضة السورية، فإن معظمها أجمعت على وجود تحديات عدة تواجه العرض الإيجابي لصورة المرأة في المناهج، يتقدمها تعدد جهات السيطرة على جغرافية مناطق المعارضة، واختلاف توجهاتهم الفكرية، وما يرافقها من فرض دروس دينية، واجتماعية تمجّد الرجل، وتصوره على أنه "صالح الدين"، ويتميز بالقوة وصفات القيادة، وفي المقابل يتم تصوير المرأة للطلبة على أنها تابعة وضعيفة، ومربية منزل، تعيش تحت وصاية الرجل، وهذه الصورة نابعة من ثقافة تنميطة هوية المرأة كضحية فقط ("شقيقة الشهيد" أو زوجته أو من ذويه)، مع إغفال دورها كإمرأة حرة، وثورية، ومناضلة تطمح لإحداث التغيير السياسي وإرساء الديمقراطية في البلاد.

طبعاً هذه الصورة تختلف - كما ذكرنا سابقاً - حسب الفصيل العسكري المسيطر على المنطقة، ففي مناطق حكومة الإنقاذ بإدلب تُفرض مناهج تعليمية قريبة من مناهج "تنظيم الدولة الإسلامية"، وتشدّد على فرض قيود صارمة على الهيئة الخارجية للمرأة مثلاً أو حتى خروجها إلى الأسواق (قيود في التنقل)، بينما في مناطق الحكومة السورية المؤقتة - أكثر مرونة إلى حد ما - حيث يكون هنالك هامش محدود لمشاركة المرأة في الحياة العامة، مع تدني الاهتمام بالجانب القيمي، والثقافي، والوعي السياسي الذي يمنح المرأة القدرة على الانخراط الفعلي في العملية السياسية، واتخاذ القرارات مناصفة مع الرجل، وبالتالي تظل الأنماط الذهنية

الاجتماعية سائدة، ومسيطرة على أي ميدان تطمح المرأة للدخول إليه مادامت المناهج التعليمية تحمل أفكار غير تنويرية لقضايا المرأة.

ثالثاً: حلول قانونية ونسوية لتفعيل تمثيل المرأة

يعدّ الجانب القانوني الكاشف الأدق لحجم الفجوة في التمثيل المنصف لشرائح المجتمع في صنع القرار، لذا تجد **هدى سرجاوي** (محامية وناشطة قانونية) أنه يمكن سن العديد من القوانين لدعم مشاركة المرأة سياسياً، إحداها الكوتا، وهو التمييز الإيجابي الذي يضمن من خلاله وصول المرأة إلى مراكز قيادية، ولكن يجب أن يترافق ذلك مع اختيار نساء يملكن كفاءة حتى لا يكون وجودهنّ شكلياً في تلك المناصب، إضافة إلى أنه لا بد من ضمان القانون الانتخابي، أي ضرورة أن تدرج الأحزاب السياسية في قوائم الترشيح نسبة نسائية لا تقل عن 30 %، وأن تكون الأسماء بالتناوب، وأن يتم اختيار نظام انتخابي تمثيلي، وخاصة لجهة تمثيل النساء، وأن يضمن الدستور تمثيلاً عادلاً للمرأة في كافة المناصب، والضغط من قبل الدول الداعمة لتحقيق هذه النسبة، وتضيف بأنه يجب أن يترافق ذلك بالتوعية في المجتمع بأهمية مشاركة المرأة، إضافة لتأهيل النساء المهتمات سياسياً، وبناء وتطوير قدراتهن، وإتاحة الفرصة لهن لتنمية خبراتهن من خلال التدرج في المناصب القيادية، كما تجد سرجاوي أنه من الأهمية بمكان مشاركة المرأة في العمل النقابي، ومنظمات المجتمع المدني، كهيئات تسهم في تنمية الخبرة للانخراط في الشأن العام.

"أمّا كيف يمكن أن تكون المرأة نسوية، وقادرة على الدفاع عن حقوقها"، تقول ناشطة ثورية (امتنتعت عن كشف هويتها) تعمل لصالح إحدى المجالس المحلية بريف حلب الشمالي: " أن أكون نسوية حرة يتطلب مني ألا أكون تحت رحمة وسطوة الضغوط، والسلطات الدينية، والمجتمعية أو العنف الأسري أو الجندي، ألا أعامل في حقول السياسة، والعمل بناء على تمييز جنسي جندي، لذا من المهم باعترادي، فصل الدين عن القوانين المدنية مسألة هامة، والانطلاق من رحم المبادئ الإنسانية العادلة، فلأسف مجتمعنا السوري عموماً، وشمال غرب البلاد على وجه الخصوص واقع تحت التأثير الديني أكثر من التأثير القانوني".

المشاركة السياسية للمرأة في الإدارة الذاتية



تمهيد:

تتبوأ المرأة في مناطق الإدارة الذاتية مكانة فريدة ومميزة، على خلاف المناطق السورية الأخرى، وتعدّ مشاركتها من حيث التمثيل الكمي في مؤسسات شمال وشرق سوريا، تجربة واعدة، ومخالفة للأنماط التقليدية والموروثات الجامدة، إذ تسجل المرأة أعلى نسبة حضور في الهياكل الإدارية (المدنية والعسكرية)، كما أنها تتمتع بشكل من أشكال الحصانة القانونية، من خلال سن الإدارة الذاتية قوانين تضمن تمثيلهن المتكافئ، والمتجانس على حد سواء مع الرجل.

مما لا شك فيه أن المناخ المنفتح على اندماج المرأة في مختلف الأصعدة، وتوافر الإرادة السياسية لدعم حقوقها، أحدث تغييراً في كثير من المفاهيم التقليدية الموروثة، كما أكسب قضيتها تعاطفاً خارجياً، شغل حيزاً كبيراً من تغطية الإعلام العالمي الذي انفرذ بتوجيه اهتمامه صوب المرأة الناشطة في المجالين العسكري والإداري، وعلى وجه الخصوص أثناء قيادتها للمعارك ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

بيد أنه لا يمكننا البناء على ما سبق تقديمه كمعيار علمي، وموضوعي لفاعلية أدائها في صنع القرار، وممارسة مهامها بالصورة النموذجية. وبحكم تواجدها في مناطق الإدارة الذاتية لاحظنا أن هنالك عوامل عدة تؤثر (سلباً أو ايجاباً) على مكانة المرأة ضمن دوائر اصدار القرارات؛ هذا ما سنناقشه في ضوء الفقرات المقبلة.

أولاً: تمثيل المرأة في الإدارة الذاتية

يأخذ وضع المرأة في مناطق شمال وشرق سوريا طابعاً من التنظيم الوظيفي تنتشعب فيه أطر، وشكل انخراط المرأة في النواحي الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وفقاً لتوجهات الغطاء السياسي، ومصادر الدعم المالي للهيئات أو المجالس المعنية بشؤون المرأة، واستثماراً لانفتاح الإدارة الذاتية، ودعمها لقضايا المرأة، تنتعش المنظمات النسائية، بعضها ممولة من الإدارة الذاتية، وأخرى من منظمات خارجية، لكن أكثرها تأثيراً وبروزاً في الوسط النسائي هو (مؤتمر ستار) الذي يعدّ مسؤولاً عن متابعة شؤون المرأة، وضمان تنظيمها،

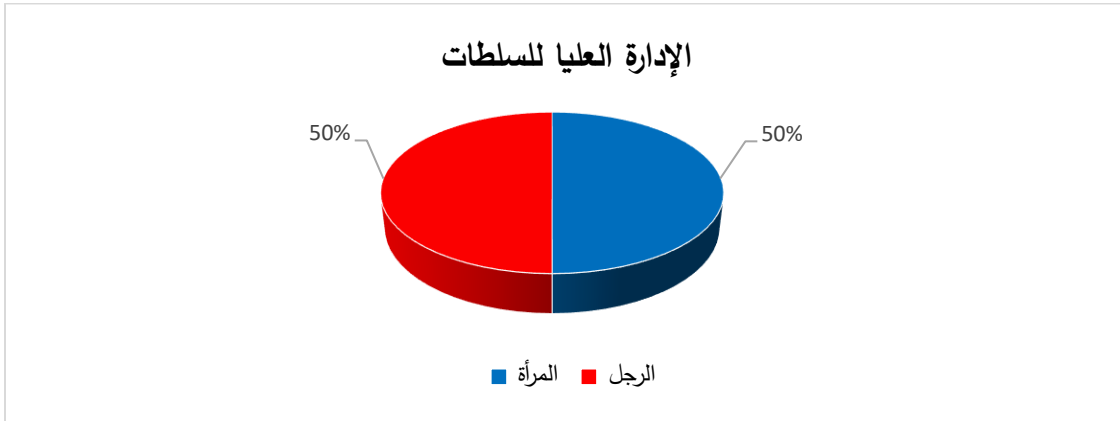
وتمثيلها على مختلف الأصعدة، وهي الواجهة النسائية الفكرية الأكثر تنظيماً ضمن هيكلية الإدارة الذاتية، ويعدّ أيضاً قاعدة انطلاق معظم النساء لتسلم الأدوار الإدارية، والسياسية، والمجتمعية، والقانونية في مناطق شمال وشرق سوريا.

كما يأخذ مؤتمر ستار صفة الرقيب على مستوى فاعلية أو تدني مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، وتركز هذه المظلة النسائية في نشاطاتها على التأهيل الفكري للمتطوعات في سلك (الأمن، والدبلوماسية، والقانون، والتربية..) كي يتم ترشيحهن لقيادة المناصب، وتشغيل الوظائف.

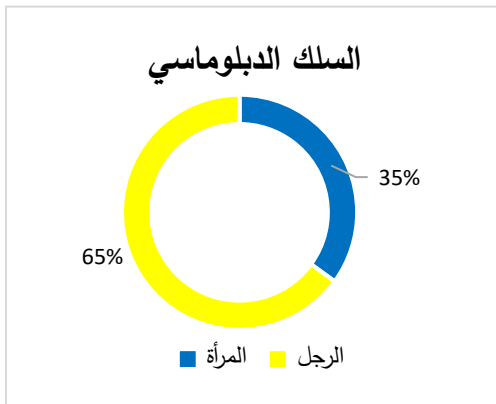
انسجماً لما سبق إيضاحه، ومع تطبيق نظام الرئاسة المشتركة، وإصدار قوانين حماية حقوق المرأة، أخذ وضع المرأة يتجه نحو التحسن التدريجي، وبدأت تتأصف الرجل أو تتجاوزته، من حيث نسب التمثيل في مختلف المستويات الإدارية لمؤسسات الإدارة الذاتية، وهذا ما يتضح من خلال الجدولين رقم (5) و(6)، إذ تتأصف نسبة الجنسين في إدارة السلطات (التفوضية والتشريعية، والقضائية)، وتزداد نسبة المرأة مقارنة مع الرجل في رئاسة الهيئات، وذلك بحكم وجود هيئة مستقلة خاصة بالمرأة (تترأسها امرأة)، ولكن في المقابل تتراجع حصص المرأة في السلك الدبلوماسي لصالح الرجل، وهذا التراجع فرض على بعض التنظيمات النسائية المؤثرة في مناطق شمال وشرق سوريا استحداث لجان سياسية، ودبلوماسية ضمن أطرها التنظيمية لرفع سقف التمثيل الدبلوماسي للمرأة، وهذا ما تشدد عليه الناطقة الرسمية باسم مؤتمر ستار **رمزية محمد**، قائلة: "توازياً مع إعلاننا عن تشكيل لجان سياسية ودبلوماسية هذا العام، نتجه لتطوير مستوى تنظيم المرأة بدءاً من الكومين (أصغر نواة اجتماعية) إلى المقاطعة، ومنحها قاعدة معرفية لفهم حقوقها وواجباتها، وصقل معرفة المنخرطات في مؤسسات الإدارة الذاتية، ونحن نتابع أداء النساء في المجالس العليا، ونقرر ما إذا كانت بحاجة إلى التدريب أو الإعفاء من المهام في حال تخلفها عن الأداء الوظيفي المطلوب".

النسبة المئوية	مناصب رفيعة	العام
مناصفة 50% لكلا الجنسين	السلطات (التفذية، والقضائية، والتشريعية)	2020
65%	الهيئات (الوزارة)	
35%	السلك الدبلوماسي	

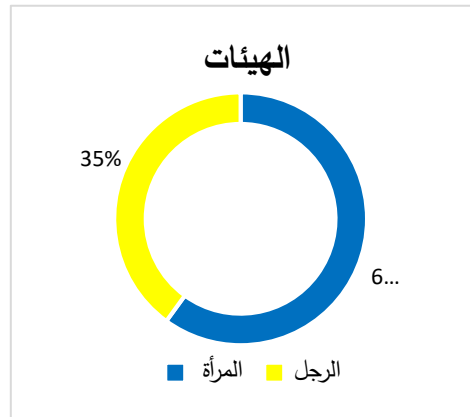
الجدول رقم (5) مشاركة المرأة في المناصب الرفيعة



شكل رقم (8)



شكل رقم (10)

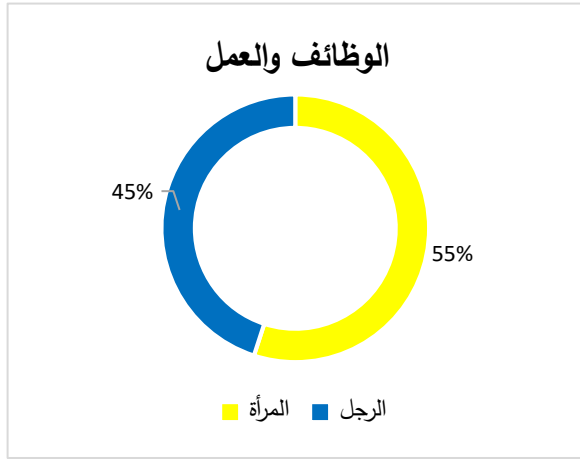


شكل رقم (9)

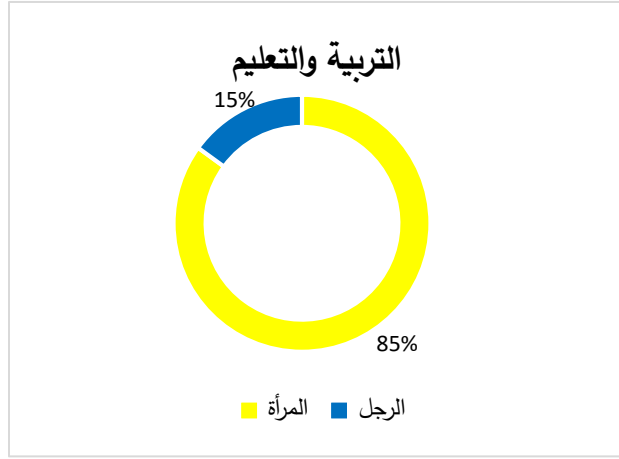
كما أن الأطر التنظيمية للمرأة تتركز في معظمها في هيئة، ومنسقية المرأة، والمجالس الخاصة بها، وتم تشكيل المؤسسات، والمكاتب الخاصة بها وصولاً إلى إحدات منسقية المرأة لشمال وشرق سوريا التي أدرجت في مطلع العام الجاري 2021/2/4 ضمن هيكلية الإدارة الذاتية من أجل تمكين المرأة إدارياً، وتضم هذه المكاتب والمجالس نساء من مختلف القوميات، والطوائف، والمحافظات السورية (لا تأخذ صبغة طائفية كما في إدلب، أو قومية في دمشق)، وهو أشبه باللوبي النسوي، الذي يعمل وفقاً للمعنيين بالأمر على ضمان الحقوق الدستورية، والسياسية للمرأة في سوريا، وعدم اخضاع قضيتها للمحاصصة السياسية.

النسبة المئوية	وظائف مدنية	العام
85%	التربية والتعليم	2020
55%	العمل والوظائف الحكومية	

الجدول رقم (6) مشاركة المرأة في الوظائف المدنية



شكل رقم (12)



شكل رقم (11)

يتبين من خلال الجدولين السابقين، أن تصاعد مشاركة المرأة على الأصعدة المختلفة ناتج بالدرجة الأولى عن توافر إرادة سياسية في مناطق الإدارة الذاتية؛ مختلفة عن توجهات سائر القوى السياسية والحزبية في سوريا، وهي إرادة رغم تعثرها في بعض المواضع؛ كإقناع المجتمع بضرورة احترام حقوق المرأة؛ بعيداً عن

الطابع الأيديولوجي الحزبي، إلا أنها في كل الأحوال أكثر انفتاحاً، ومرونة عن بقية أطراف النزاع، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى إصرارها لمشاركة المرأة في الإدارة، وضمان حقوقهن في العمل، والأجر، وتشغيل الوظائف إلى جانب الرجل، وخصصت أجهزة مراقبة قانونية، وأمنية لمتابعة تنفيذ التشريعات.

ثانياً: نظام الرئاسة المشتركة

تصدر إعلان الإدارة الذاتية تطبيق نظام الرئاسة المشتركة الذي شمل أقاليم الإدارة الذاتية (عفرين - كوباني "عين العرب"- الجزيرة) المشهد لعام 2016، وتم تطبيق هذا النظام في مجالسها الثلاثة (التشريعية، والقضائية، والتنفيذية)، بما فيها الهيئات، والمكاتب، واللجان. بعد أن كان التمثيل يعتمد في البداية على كوتا نسائية 30 %، ومن ثم 40% (العقد الاجتماعي)، حتى وصلت النسبة إلى 50% (مناصفة جنسية). في حقيقة الأمر تؤمن الإدارة الذاتية بأن نظام الرئاسة المشتركة تجربة فريدة من نوعها لبناء مجتمع حر وديمقراطي، وأفضل حل لمنع استئثار طرف بالقرار (إزالة المركزية الإدارية)، وضمان مشاركة المرأة في جميع مناحي الحياة، غير أن معوقات عدة لاتزال تواجه تطبيق هذا النظام الناشئ حديثاً.

- تحديات تطبيق نظام الرئاسة المشتركة

أظهرت التجربة، بروز تحديات عدة أثناء تطبيق نظام الرئاسة المشتركة في مناطق الإدارة الذاتية، متمثلة بما يأتي:

- 1- ضعف إيمان المرأة بقدراتها.
- 2- سيطرة الذهنية السلطوية القائمة على إقصاء الآخر.
- 3- اعتماد المحاصصة، والتوافقية خلافاً للمؤهلات العلمية.
- 4- هاجس التصفية الجسدية، وضعف القبول الاجتماعي.

1- ضعف إيمان المرأة بقدراتها

على الرغم من أن المناخ مهياً إلى حد منطقي لتقلد المرأة كثير من المناصب؛ التي تتسجم مع رغباتها في التأثير، إلا أن شريحة واسعة منهجّ مازلن يفتقدن للمبادرة الذاتية، والثقة بالنفس وبالمؤهلات المطلوبة للمشاركة في الحياة السياسية (هذا العامل جامع بين النساء في جميع المناطق السورية)، والأمر عائد برمته إلى جملة من العوامل المتداخلة؛ منها ما هو اجتماعي، وأسري، ونفسي، تترك بمجملها ارتدادات مضادة على شخصية المرأة، وتخلق هوية، تغيب فيها إرادة المرأة القادرة على الانخراط بفاعلية في عالم السياسة والإدارة. تضيف القانونية والحقوقية في مجلس العدالة الاجتماعية نفوسه حسو جزءاً من تجاربها في مؤسسات الإدارة الذاتية، فتقول: "يتصدر الرجل في كثير من المواضيع دفة القيادة واتخاذ القرار، رغم المؤهلات العلمية التي يتساوى فيها الطرفان أحياناً. كمجتمع، لم نتخطَّ بعدُ الذهنية الرجعية، والموروثات الاجتماعية القديمة، حتى أن المرأة تعاني من ضعف ثقته بمؤهلاتها أمام الرجل، أي المشكلة ليست في النسب الممثلة بقدر ما تكون ناتجة أيضاً عن افتقاد كثير من الإداريات لروح المبادرة الذاتية، والرغبة الحقيقية ليصبحنَّ صاحبات قرار فعلي، واعتبار وجودهنَّ أمراً بالغ الأهمية، في سبيل تطوير واقعهنَّ".

2- سيطرة الذهنية السلطوية القائمة على إقصاء الآخر

في ظل مساعي الإدارة الذاتية لخلق صورة من التشاركية الإدارية، هنالك مشكلة بارزة تواجهها؛ ناتجة عن موروث اجتماعي قائم على عدم تقبل الآخر، أو عدم الرغبة في إنهاء حكم المركزية العائم على السيطرة، والتفرد بالسلطة، نتيجة لذلك كثيراً ما تلاقي المرأة صعوبة حتى يومنا هذا في إثبات وجودها جراء الذهنية الذكورية التي تعيق عملية مشاركة المرأة في الإدارة السياسية، والحياة العامة. تشاركنا الرئيسة المشتركة للمجلس العام للإدارة الذاتية سهام قريو تجربتها عن المواقف الدونية التي تعرضت لها أثناء ممارستها العمل السياسي، وتقول: "حقيقة كنت ممن لم تقتنع بقدراتها على النجاح في مجال السياسة بسبب غرس المجتمع والمحيط العام، مفاهيم تقوم على أن المرأة غير جديرة بممارسة السياسة، والمنزل أفضل

عمل لها، كما اعترضتني - كإمرأة سريانية تم ترشيحها باسم الاتحاد النسائي السرياني في سوريا- كثير من المواقف التي تتم عن ذهنية ذكورية، إحداها كان أثناء جولة دبلوماسية أجريتها لدول أوربية، حيث اتصل بي أحدهم، ونصحتني ألا أشارك في هذا المجال لأنه سيسبب لي ولأسرتي المتاعب، لكنني تابعت مهامتي، وازدادت ثقتي بقدراتي في تحقيق نتائج ايجابية".

في هذا الصدد تعتبر بعض النساء اللواتي تواصلنا معهن بأن المجتمع الذكوري لا يرحم المرأة، ويتهمها جزافاً بضعف الأهلية لبعدها عن دوائر صنع القرار، وحسب وصف بعضهن فإن الذهنية الرجعية ناتجة عن ضعف الوعي، وتراجع ثقافة احترام الآخر، وحب التفرد بالسلطة، والحفاظ على المرأة كتابعة تنفذ الأوامر، والوقوف كعائق أمام أي طموح يخدم قضية تحرر المرأة في المجتمع، ولكن البعض يعتبرن أن المناطق ذات الغالبية الكردية، بدأت فيها هذه الذهنية بالتراجع شيئاً فشيئاً، وأخذ كثير من الرجال يدافعون عن قضايا المرأة في الاجتماعات والمناسبات، وهذا الأمر حسب وصفهن "يبشر بالخير"، ويحتاج إلى مدة أطول لتقبل فكرة أن مشاركة الجنسين في القرار أساس لإصلاح المجتمع، وتفادي المشاكل البنوية التي تهشمه كما الآن.

3- اعتماد المحاصصة والتوافقية خلافاً للمؤهلات العلمية

رغم أنه يمكن اعتبار نظام الرئاسة المشتركة واحداً من الحلول المطروحة لاتخاذ القرار السليم بصورة تشاركية مبنية على المناقشة، وتبادل وجهات النظر، والتقليل من استئثار جنس ما بالقرارات. لكن هذا النظام في حقيقة الأمر، ورغم عدالة تمثيل المرأة، فهو خاضع بصورة أو بأخرى لنوع من المحاصصة الفئوية، والتي يغلب فيها إشراك بعض القوميات أو الطوائف أو الأحزاب على حساب المؤهل العلمي، وهذا ما يمكن استشفافه من خلال هيئات ومجالس الإدارة الذاتية، التي يقودها في عديد من المواقع نساء لا يمتلكن المؤهل العلمي أو الكفاءة الإدارية المطلوبة، فأساس الاختيار في جزء واسع منه يكمن في الطائفة أو القومية أو المنطقة التي تنتمي إليها المرأة، وهذه المقاربة تعد في نظر بعض المراقبين تسويق صورة مفادها "أن

الإدارة الذاتية راعية لقضية المرأة، وتضم جميع المكونات والفئات الاجتماعية، والتكتلات السياسية، بيد أن الأمر لا يتعلق فقط بالمرأة بل حتى أنه يطال الرجل أيضاً، فهناك شريحة واسعة من القياديين، وأصحاب النفوذ، والقرار لا يمتلكون مؤهلات، وشهادات علمية، ومهارات إدارية وقيادية، يتم ترشيحهم لعمادة الهياكل السياسية أو المدنية والعسكرية، رغم أنه في المقابل تتوفر المؤهلات المطلوبة عند كثير من الأفراد (من كلا الجنسين) في مناطق الإدارة الذاتية، بيد أنهم مستبعدون أو مهمشون من شغل الوظائف، واضطر كثير منهن، ومنهم للهجرة إلى خارج البلاد. مع العلم أنّ ظاهرة المحاصصة تعد خطيرة للغاية، لأنها بالدرجة الأولى تؤثر سلباً على أداء، وصورة المرأة في المناصب القيادية.

4- هاجس التصفية الجسدية وضعف القبول الاجتماعي

تدير الإدارة الذاتية مناطق مختلفة، ومتنوعة من حيث التركيب السكاني (الإثني، والمذهبي)، وهي المناطق الأكثر تنوعاً لحضور القوميات، والمذاهب، والعشائر، لذا تمثل سوريا الصغرى بجغرافيتها. هذا التنوع والتعدد خلق تحديات جمّة لتطبيق نظام الرئاسة المشتركة، فمثلاً هنالك قبول اجتماعي جيد لهذا النظام الإداري في إقليم الجزيرة (حسب تعريف الإدارة الذاتية)، يقابله ضعف لتقبل الفكرة في مناطق أخرى سيطرت عليها مؤخراً قوات سوريا الديمقراطية (تحالف عسكري من مكونات المنطقة)، وهذه المناطق هي (ريف دير الزور الشمالي والشرقي، ومنطقة الرقة)، وفيها لاتزال نسب مشاركة المرأة (رغم تحسنها) ضعيفة مقارنة مع باقي مناطق الإدارة الذاتية، فهي حسب رئيسة هيئة المرأة لشمال وشرق سوريا **جيهان خضرو** تعاني من تسلط العادات والتقاليد الجامدة، والذهنية المتطرفة التي زرعتها تنظيم "داعش" في تلك المناطق، من خلال فرض أنماط من الحياة البائسة تُحرم فيها المرأة من أبسط حقوقها.

من هنا تجد المرأة نفسها واقعة من جهة بين سياط عدم تقبل المجتمع لوجودها إلى جانب الرجل في مراكز رسم القرارات، والإدارة، واعتبار أن هذا النمط من الإدارة سيشوه سمعة العائلة والعشيرة، ويخالف تعاليم الدين وواجباتها الأسرية، ومن جهة أخرى ينتابها الذعر والخوف من تعرضها للعنف، والتصفية الجسدية بسبب

نشاط خلايا داعش، كما في الحادثة الدموية التي استهدفت مسؤولتين محليتين في بلدة تل الشاير جنوب الحسكة بتاريخ 24 يناير/ كانون الثاني من العام الجاري. نتيجة ذلك تمتع كثير من النساء -كما في مناطق المعارضة- عن خوض غمار المشاركة في الحياة السياسية، خشية من العار كنظرة نمطية أو القتل كنهاية حتمية.

ثالثاً: استقلالية المرأة في الإدارة

لا تتضح معالم الإحاطة الموضوعية بمشاركة النساء السياسية إلا بتحليل مدى تمتعهن بالاستقلالية المطلوبة، التي لا بد وأن تدعمها هياكل ديمقراطية معززة للتشاركية، والعدالة الاجتماعية، وهذه أوجه استقلالية المرأة في مناطق الإدارة الذاتية:

1) الاستقلالية السياسية

هنالك إرادة قوية لدى المنظمات النسائية على تحقيق الأهداف الإنمائية، وتوفير القواعد الوظيفية لمنح المرأة شخصية مستقلة سياسياً، تمكنها من تذليل العقبات التي تقوم على تثبيط النساء عن منافسة الرجال، والدفاع عن حقوقها، وقضايا مجتمعها، من خلال نشر الوعي والثقافة، وكذلك إرساء الثقافة السياسية التي تعد جزءاً من الثقافة المجتمعية؛ هذا ما أكدته لنا الناطقة باسم مؤتمر ستار رمزية محمد حينما أشارت بأنهن أحدثن ضمن كيانهن النسائي لجنة خاصة بالسياسة هذا العام؛ مهمتها توسعة نشاط المرأة في السلك الدبلوماسي والتمثيل السياسي، وبالتالي تعبئة قدرات ومؤهلات النساء للنهوض بأدوارهن، وتعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية، وفق الأصول القانونية والدستورية، وهي مقدمة لمنح المرأة استقلالية أكبر في القرار، والإدارة، والقيادة، وتحسين أدائها السياسي، والاستفادة من الأكاديميات السياسية، والفكرية المستحدثة لنشر القيم السياسية. هذا ما يتم العمل عليه من خلال إنشاء لجان، ومجالس مستقلة للمرأة ضمن معظم الأحزاب السياسية المنضوية في الإدارة الذاتية، وإن لم يكن فعالاً بعد بالمستوى المطلوب.

(2) الاستقلالية الاقتصادية

خلافاً لمناطق الحكومة والمعارضة؛ يصون قانون العمل، وحماية المرأة في مناطق الإدارة الذاتية، الاستقلالية الاقتصادية للمرأة، والمساواة مع الرجل في العمل والأجر، واختيار المهنة التي تريدها، وحمايتها. يوازينا انتعاش للمشاريع والخطط التي تركز على تأهيل المرأة، ومنحها استقلالية أكثر في الجانب الاقتصادي. ويتم ذلك من خلال تنظيم ورش تدريبية، وبرامج تنمية تنطلق من حتمية تأثير الجانب المالي على قرار المرأة، واستقلاليتها، فمن خلال الاستقلال المالي تتحقق استقلالية القرار، والتحرر من ضغوطات المجتمع.

إذاً، فمعظم المشاريع التنموية الزراعية، والصناعية يتكفلها مؤتمر ستار أو بعض المنظمات النسائية الأخرى. تقول **غالية نجار** الإدارية في لجنة اقتصاد المرأة التابع لمؤتمر ستار عن تجربتهم الاقتصادية: "أحد أهم أدوارنا في الوقت الحالي هو إعادة المرأة لمكانتها الحيوية، كمشاركة في بناء اقتصاد المجتمع، وتطوره، ونحن نركز على نشر القيم التي تشجع التشاركية، وتنبذ الاستملاك الفردي للثروات، وننطلق أيضاً من ثنائية العلاقة بين السياسة والاقتصاد، فاستقلال المرأة اقتصادياً، يعني تحررها من القيود والعوائق أمام مشاركتها بحزم في الجانب السياسي".

كما يعد اتحاد الجمعيات في شمال سوريا إحدى أهم إنجازات مركز اقتصاد المرأة، إلى جانب المشاريع الزراعية (بيوت بلاستيكية)، وافتتاح الأفران، والمطاعم، وورش الخياطة، وصالات بيع الملابس، وإنشاء معامل الكونسروة والمنظفات، ومجمعات بيت المؤمن والخضار والفواكه.

واستطاعت هذه المشاريع أن تقدم خدمات لنسبة جيدة من النساء اللواتي فقدن معيل الأسرة، أو نزحن من مناطق الصراع، ووفرت فرص عمل لبعض العاملات.

تلخص القائمات على البرامج، والمشاريع الاقتصادية الخاصة بالمرأة التحديات التي واجهتهم، بحدثة التجربة، وهشاشة الرعاية والتخطيط السليمين، وضعف خبرة الكوادر النسائية المسؤولة عن إدارة هكذا مشاريع، إلى جانب غياب الاستقرار الأمني، وبالتالي عدم توافر مناخ الاستثمار المحلي بسبب الهجمات التركية المتكررة

على مناطق الإدارة الذاتية، كما كان لانتشار جائحة كورونا أثر كبير على إيقاف معظم النشاطات، والمشاريع الاقتصادية التنموية.

في كل الأحوال تعتبر تجربة التعاونيات النسائية في مجال الزراعة، والثروة الحيوانية، واحدة من أهم صور التكافل النسائي، وهي مبادرة فريدة من نوعها رغم حاجتها إلى مناخ استثماري، ووقت لتحصن النجاح المطلوب.

رابعاً: المرأة في قوانين الإدارة الذاتية

ينسجم "قانون المرأة" المعمول به في مناطق الإدارة الذاتية منذ عام 2014 مع الاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة (سيداو، واتفاقية حقوق الطفل، وإسطنبول الخاصة بمكافحة العنف المنزلي)، وهي تأخذ نزعة مدنية على خلاف القانون السوري المنطلق من الشريعة الإسلامية والفقهاء الحنفي، فهناك فرق بين الدستور السوري، والعقد الاجتماعي في الإدارة الذاتية، فالعقد منح المرأة الجنسية لأولادها وحق المناصفة في الإرث، وكذلك القضايا المتعلقة بالنفقة، والحضانة، وإلغاء المهر، وتعدد الزوجات، ومنحتها أيضاً حقوقاً سياسية واقتصادية واجتماعية، إلى جانب الانخراط في الجانب العسكري.

يقضي القانون بـ "المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة العامة، والخاصة"، وهذا ما توضحه لنا نفوسه حسو، وهي قانونية عاملة في مجلس العدالة الاجتماعية، التي تلخص الحقوق السياسية، والاقتصادية بما يأتي:

❖ **الحقوق السياسية** وتضمن المساواة بين الرجل والمرأة في كافة مجالات الحياة، وحق الانتخاب والترشح، وشغل الوظائف، والمناصب العامة، وتأدية المهام على مختلف أشكال الإدارات، اعتماداً على مبدأ التشاركية في كافة المؤسسات، وتعزيز دورها في المنظمات والجمعيات غير الحكومية، وحضور ممثلي المنظمات النسائية، وحقوق الإنسان بصفة مراقب، عند مناقشة القوانين الخاصة بالمرأة الصادرة في

الحالات الاستثنائية من المجلس التشريعي، وللمرأة حق تمثيل الإدارة على المستوى الدولي، وإجراء المفاوضات دون تمييز.

❖ **الحقوق الاقتصادية:** المساواة بين المرأة والرجل في حق العمل، والأجر وفقاً لقانون العمل في الإدارة الذاتية، واستقلالية المرأة مالياً، والحق في اختيار المهنة التي تريدها، وضمان حقوقها أثناء بلوغها سن التقاعد.

كما أن القانون السوري الذي لازال ساري المفعول في مناطق الإدارة الذاتية إلى جانب قانون الإدارة، يتسبب بسيادة حالة من الازدواجية القانونية التي تخلق حالة من الفوضى كما تصفها **ميديا حسن** (محامية تعمل في محاكم الدولة، ولها خبرة في مجالس الإدارة الذاتية)، وتعلق على الأمر قائلة: "حقيقة تسود حالة من التناقض والتضارب بين قوانين الحكومة السورية، والإدارة الذاتية، فالأولى لا تزال الكثير من تشريعاتها، سيما المتعلقة بأحوال المرأة، نابعة من الفقه الإسلامي، ولا تواكب متطلبات الطرف الراهن، بينما الثانية تتمتع -إلى حد ما- بالموضوعية والمنطقية، لكن يجب سد الثغرات من خلال إخضاعها للتعديلات المطلوبة كي تكون أكثر شمولية، وتتواءم مع عادات وتقاليد المجتمع، كما يجب أن تتصف آليات التنفيذ للتشريعات بالكفاءة، والخبرة القانونية بعيداً عن أي شكل من أشكال المحاباة أو التراخي في تنفيذ القانون، وفي نهاية المطاف نحن بحاجة إلى توافق وإجماع بين الحكومة والإدارة لسن قوانين مشتركة تحترم حقوق المرأة أولاً، وتتماشى مع حاجات المجتمع".

من جهتها فإن **ستير قاسم** التي تشغل رئاسة الهيئة الإدارية لشبكة قائدات السلام، وعضو منسقية مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا عن منظمات المجتمع المدني، تجد بأن مشاركة المرأة في مناطق الإدارة الذاتية مميزة على مستوى سوريا، معتبرة أن توافر الأمن والقوانين التي تحمي المرأة أكسبها دوراً هاماً على الأصعدة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية).

خامساً: المرأة في المناهج التعليمية

شكلت الإدارة الذاتية مؤسسات تعليمية، وتربوية موازية لتلك العائدة إلى الحكومة السورية في مناطق شمال وشرق سوريا التي ظلت تعاني منذ عقود من التهميش، والاختلالات، والانتكاسات في المجال التعليمي على اختلاف المستويات الفنية، والإدارية، والعلمية، واللوجستية.

على العموم فإن مناهج الإدارة الذاتية التي تراعي إلى حد معقول طبيعة المجتمعات، وتركيبها الإثني والمذهبي والثقافة السائدة، وتعد بأنها أكثر انفتاحاً على قضايا المجتمع، سيما قضية المرأة، وأدوارها الطبيعية في المجتمعات، في حال ما قورنت بتلك التي تُدرس في مناطق الحكومة والمعارضة، وهي تهيء الأفراد في المستويات الأولى من التعليم لإزالة الأفكار التقليدية التي استمدت من الموروثات الاجتماعية.

لكن في المقابل يختلف محتوى المناهج العربية عن تلك المعدة باللغة الكردية، ومن خلال تحليل دروس القراءة، والاجتماعيات، والتاريخ، فإن المرأة في المناهج الكردية، تصدر كمقاتلة أو كأساس حيوي لتقدم التاريخ، والمجتمع، وإرساء الديمقراطية، ويمكن اعتبار صور المرأة في هذا المنهاج كسراً للأدوار التقليدية والنمطية للمرأة، زد على كل ما ذكر آنفاً إضافة هيئة التعليم والتربية مادة (جنولوجيا - علم المرأة)، واستحداثها قسماً خاصاً بها في المعاهد والجامعات، ضمن كلية اللغات والعلوم الاجتماعية، وهذا العلم الذي يتم بحثه وتحليله في كتاب "سوسولوجيا الحرية" العائد للمفكر والسياسي الكردي البارز عبد الله أوجلان، فإنه يحيط بقضايا مواجهة التعصب الجنسي، وسوء تقدير قيم المرأة، ومكانتها الاجتماعية، كما يسלט الضوء على دور المرأة عبر العصور لبناء النظام الاجتماعي الأمومي، وترسيخ السلام، والعدالة، والحياة المشتركة، وتطوير الاقتصاد المجتمعي.

القسم الثالث النتائج والتوصيات

- توصل الباحث إلى سلسلة من النتائج، تبين من خلالها وجود اختلاف بين نهج القوى الحاكمة لمناطق النفوذ في سوريا فيما يتعلق بتمثيل المرأة، وإشراكها في الحياة السياسية، وهذه خلاصة نتائج الدراسة:
- 1- ترتفع نسب تمثيل المرأة في الحياة السياسية ضمن مناطق الإدارة الذاتية، وتناصف أو تتجاوز الرجل في كثير من المواضع، على خلاف مناطق الحكومة والمعارضة التي تتدنى فيها تمثيل المرأة بأقل من 12%، وأحياناً تغيب كما في مناطق حكومة الانقاذ.
 - 2- تعتمد الإدارة الذاتية على نظام الرئاسة المشتركة في إدارة المؤسسات، بينما تتبع الحكومة والمعارضة نظاماً مختلفاً قائماً على التمثيل الفردي أو كوتا شكلي غير مفعّل.
 - 3- تمثيل المرأة ضمن الحكومة والمعارضة يتم بشكل فردي، أي دون تكتلات نسائية، بينما في مناطق الإدارة الذاتية يتم التمثيل أما بشكل فردي أو يتم الترشيح من قبل كتل ومجالس نسائية.
 - 4- تنصدر الحكومة السورية القائمة من حيث تمتع النساء السياسيات بالمؤهلات العلمية، وتليها مناطق المعارضة، ومن ثم الإدارة الذاتية.
 - 5- تمثيل المرأة في الإدارة الذاتية، والمعارضة، والحكومة مبني على نوع من المحاصصة والصيغة التوافقية، وهذا ما تسبب باستبعاد، وتهميش النساء القويات، والقادرات على التأثير السياسي.
 - 6- مشاركة المرأة في مناطق الإدارة الذاتية فعّال، ومؤثر، مقارنة مع أدوارها في الحكومة السورية والمعارضة.
 - 7- لازالت القيود المجتمعية الموروثة التي تعرقل العمل السياسي للمرأة سائدة في مناطق النفوذ الثلاث، وإن كانت أخف تأثيراً في شمال وشرق البلاد بسبب القوانين المسنة.
 - 8- ضعف المناصفة القانونية للمرأة في دساتير وتشريعات الحكومة والمعارضة، وأخذت طابعاً دينياً (متفاوت من حيث التشدد حسب المنطقة)، خلافاً لقوانين الإدارة الذاتية ذات الطابع المدني.

- 9- ضعف أو غياب القوانين الناظمة للحياة السياسية، سيما المتعلقة بإصدار قوانين لترخيص الأحزاب في مناطق المعارضة، والحكومة السورية.
- 10- لاتزال المرأة مكبلة بقيود، وضغوطات أمنية، يثنيها عن ممارسة العمل السياسي، سيما في مناطق المعارضة، والحكومة، وبعض الجيوب التي تنشط فيها داعش ضمن مناطق الإدارة الذاتية.
- 11- شريحة واسعة من النساء تعانين من ضعف الثقة بقدراتهن على التغيير، والتأثير السياسي.
- 12- يتم تصدير الصورة النمطية السلبية للمرأة في المناهج التعليمية والتربوية بمناطق إدارة الحكومة، والمعارضة، بينما يتم إيلاء أهمية أكثر لقضايا تحرر المرأة، ودورها المجتمعي والثوري في مناهج الإدارة الذاتية.
- 13- لاتزال حالات العنف المرتكبة ضد المرأة سائدة في مناطق النفوذ الثلاث، وإن كانت أشد وطأة في مناطق المعارضة، وأقلها في مناطق الإدارة الذاتية.
- 14- لم تشهد مناطق الحكومة، والمعارضة إقامة المشاريع الاقتصادية، والخطط التنموية التي من شأنها أن تحقق للمرأة استقلالية مالية، في حين أخذت الإدارة الذاتية بتفعيل مجالس اقتصادية خاصة بالمرأة تتكفل بمشاريع الدعم الاقتصادي للمرأة.
- 15- ضعف مشاريع، وبرامج التمكين السياسي، والقانوني، والاقتصادي للمرأة في مناطق المعارضة والحكومة، وانتعاشها في مناطق الإدارة الذاتية.
- 16- الدور الهامشي لمنظمات المجتمع المدني في الجانب المتعلق بالتأهيل الإداري، وتطوير الشخصيات النسائية، وتركيزها أكثر على تطوير الجوانب المهنية التي تخدم سوق العمل.

- توصل الباحث إلى جملة من التوصيات من شأنها أن تساهم في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ويبقى الأمر مرهوناً بحلول حكومة ديمقراطية مؤمنة بحقوق المرأة، ويمكن ايجاز التوصيات بما يأتي:
- 1- أن تدرك المرأة أن مشاركتها السياسية ضمان للحريات الأخرى على الأوسعدة كافة.
 - 2- العمل على زيادة نسب تمثيل المرأة في الحياة السياسية، وبضمانات قانونية، بحيث لا تقل الكوتا النسائية عن 30%، وزيادة النسبة تدريجياً حتى تصل إلى المناصفة.
 - 3- من الضرورة أن يتم تحديد معايير، وضوابط لاختيار النساء اللواتي سيتقلدن المناصب، لضمان التمثيل العادل والموضوعي لجميع الشرائح المجتمعية، بحيث يبنى هذا الاختيار على المؤهل العلمي، والكفاءة الإدارية، وليس على أساس انتماءها لفئة اجتماعية أو أعضاء من أحزاب، وتكتلات سياسية معينة.
 - 4- إعادة النظر في الأنظمة الداخلية لكثير من الأحزاب والهيكل السياسية، وتعميم الجندرة على كل ما يصدر وينفذ من جانبها.
 - 5- إصدار قوانين ناظمة للأحزاب، والحياة السياسية بحيث تحرر الأحزاب السياسية المعارضة أو المنظمات المدنية، سيما النسائية منها من احتكار القوى المسيطرة، وبالتالي تحقيق الإصلاح السياسي الديمقراطي.
 - 6- استحداث قانون لحماية النساء من كل أنواع وأشكال العنف الموجه ضدهن، على أن يشمل نصاً سياسياً يتوافق مع المعايير الدولية.
 - 7- توثيق وتدوين تجارب النساء، ونشرها لتكون مصدر إلهام وإقتداء لبقية النساء.
 - 8- ضمان مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، بعيداً عن الحوصص، والتجاذبات السياسية.
 - 9- دعم برامج ومشاريع التمكين (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والقانوني، والمؤسساتي) للمرأة، لرفع مستوى وعيها بحقوقها، وتعزيز شخصيتها ليزداد ثقتها بنفسها للمشاركة في الكيانات السياسية.
 - 10- ضمان حقوق المرأة في الدستور السوري، وتفعيل أنظمة رقابة ومحاسبة لأية إجراءات تمييزية ضد المرأة، سيما العاملة في الخط السياسي، واتخاذ إجراءات حمايتها من الضغوط والتهديد والابتزاز.

- 11- الاستفادة من خبرة المتخصصين في قضايا الجندرة، لتجنب الإشكاليات الدستورية، والثقافية، والاقتصادية التي تعيق مشاركة المرأة ككيان مستقل في الميادين المختلفة.
- 12- احترام أطراف النزاع للمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحماية حقوق المرأة، وتعديلهم التشريعات، والقوانين التمييزية التي تناقض الأعراف الدولية.
- 13- تشجيع نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات، واعتبار احترام حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ منها.
- 14- دعم حكومي وإداري (معنوي، ومادي) للمرأة للانخراط في الحياة السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار تقادي الاتكالية النسائية على الرجل، والتي تؤدي بالحصلة إلى التبعية.
- 15- تحقيق العدالة الاجتماعية، وإيمان القوى الفاعلة بأهمية إسقاط ما هو سائد سلباً (دينياً، اجتماعياً، إعلامياً) ينتهك كرامة وحقوق المرأة.
- 16- تحقيق التواصل بين الهيئات النسائية والمنظمات الحقوقية؛ سيما الدولية منها لتشكيل لوبي نسائي ضاغط على أصحاب القرار.
- 17- إيلاء الجهات الدولية المانحة الأهمية لمشاركة المرأة السياسية، عند تقديم الدعم والمنح لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية، وجعل مناصرة قضايا المرأة ضمن أولويات أي حراك سياسي.
- 18- تفعيل التحالفات، والاتلافات النسائية ضمن المجالس والهيئات، لصون أصواتها، ودعم حقوقها، وإيجاد أرضية مشتركة لرفع مستوى أدائها، وبناء رؤى مشتركة مع التكتلات المماثلة، مع تطوير سبل وآليات التضامن النسائي لاتخاذ مواقف موحدة أكثر قوة ضد الممارسات غير السليمة ضدهن.
- 19- إعادة النظر لنمطية تصوير المرأة في المناهج التعليمية والتربوية، وتخصيص مواد خاصة بحقوق المرأة والطفل، والتشجيع على احترام حرية وحقوق كل فرد.
- 20- تخصيص مساحات إعلامية متوازنة لكلا الجنسين، ونشر حملات إعلامية توعوية بقضايا المرأة، وتسهيل الضوء على مخاطر تهميشها، وممارسة العنف ضدها، وإسقاط الصورة النمطية عن المرأة التي تكرر منظوراً غير صحيح عن واقعها وأدوارها في الحياة العامة.

المراجع:

- (1) RANKED: World's Best Countries For Women, 2020 Anna Papadopoulos Stats
June 21, 2020 <https://cutt.us/7OpNE>, Gate
- (2) مرجع سابق ذكره <https://cutt.us/rGYNT>
- (3) عريف، محمد.(2019). المرأة السورية كانت سفيرة نساء العرب.. فمتى تعود؟، استرجع بتاريخ (2021/2/28) من <https://cutt.us/qCpR2>
- (4) بكور، جلال.(2017). الأسد يلغي الاتحاد العام النسائي السوري، استرجع بتاريخ (2021/3/226) من <https://cutt.us/EvkzW>
- (5) تطور مستوى المشاركة السياسية للمرأة . (د.ت). ص(1-2)، استرجع بتاريخ (2021/2/23) من <https://cutt.us/BDkbe>
- (6) عويس، نور. وفقاً للدستور من حق السوريات منح الجنسية لأطفالهم. استرجع بتاريخ (2021/5/22) من <https://cutt.us/wb8dc>
- (7) Syria:War Toll on women .We are still here ,July 2, 2014 <https://cutt.us/Byg8R> (7)
Human Rights Watch
- (8) قنوات، لمى. (2016). المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش، اللوبي النسوي السوري، ط1، ص(63).
- (9) العبدلله، علي. (2013). سلفيو سوريا والثورة، استرجع بتاريخ (2021/2/22) من <https://cutt.us/T4qrQ>
- (10) محمد، ريان. (2021). محاكم الشمال..القضايا ضحية الفساد والتهديدات، استرجع بتاريخ (2021/4/18) من <https://cutt.us/p7RUy>
- (11) المؤتمر الثاني للحركة السياسية النسوية السورية، استرجع بتاريخ 2021/3/22 من <https://cutt.us/GsVUB>

(12) باحثات، "مشاركة النساء في السلام، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي"، استرجع بتاريخ

<https://cutt.us/WFi9H> من 2021/4/14

(13) مرجع سابق ذكره، (ص66).

(14) راجح، لمى. (2019). النساء في المناهج التعليمية ما بين النمطية وخطوة نحو التغيير، استرجع بتاريخ

<https://cutt.us/aLdJ5> من (2021/3/4)

الملاحق:

سنستعرض لكم في هذا الملحق أبرز الشخصيات التي تم إجراء المقابلات البحثية معها، أو تم الاستفادة من لقاءاتهم المتلفزة، والبحثية خدمة للدراسة الحالية:

المقابلات البحثية

تم إجراء لقاءات شخصية مع عينة قصدية بلغت (30) مفردة، من مختلف الاختصاصات والوظائف (الإدارية، والسياسية، والقانونية، والمدنية، والاقتصادية، والتربوية، والإعلامية)، تحفظت بعضها ممن يتواجدون في مناطق الحكومة، والمعارضة عن كشف هوياتهم لأسباب (شخصية، وأمنية..)، وهذه عينة من الشخصيات الميدانية للدراسة:

- عروبة محفوظ (عضو مجلس الشعب السوري)، تم التواصل معها إلكترونياً (ماسنجر).
- نورا اريسيان (عضو مجلس الشعب السوري)، تم التواصل معها إلكترونياً (ماسنجر).
- هدى سرجاوي (محامية وناشطة قانونية)، تم التواصل معها إلكترونياً (ماسنجر).
- غالية الرجال (مسؤولة مكتب المرأة، ومؤسسة منظمة مزايا النسائية لتمكين المرأة)، تم التواصل معها إلكترونياً (واتس اب).
- ديماس موسى (عضو الائتلاف الوطني السوري)، تم اقتباس شهادتها من المؤتمر الثاني للحركة السياسية النسوية السورية <https://cutt.us/GsVUB>.
- خولة دنيا (مديرة شبكة المرأة السورية في مدينة غازي عنتاب-تركيا)، مقابلة بحثية عرضت في دراسة بعنوان: "مشاركة النساء في السلام، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي" <https://cutt.us/WFi9H>.
- رمزية محمد (ناطقة رسمية باسم مؤتمر ستار - اتحاد نسائي)، تم مقابلتها ميدانياً في مدينة القامشلي.

- نفوسة حسو (قانونية وحقوقية في مجلس العدالة الاجتماعية)، تم التواصل معها إلكترونياً (واتس اب).
- سهام قريو (الرئيسة المشتركة للمجلس العام للإدارة الذاتية)، تم التواصل معها عن طريق الهاتف.
- جيهان خضرو (رئيسة هيئة المرأة) تم التواصل معها عن طريق الهاتف.
- أمل شمدين (إدارية في مكتب المرأة التابع لمجلس سوريا الديمقراطية)، تم مقابلتها ميدانياً في مدينة القامشلي.
- غالية النجار (إدارة في لجنة اقتصاد المرأة)، تم التواصل معها إلكترونياً (واتس اب).
- ميديا حسن (محامية وقانونية)، تم مقابلتها ميدانياً في مدينة القامشلي.
- ستير قاسم (رئيسة الهيئة الإدارية لشبكة قائدات السلام، وعضو منسقية مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا عن منظمات المجتمع المدني)، تم التواصل معها إلكترونياً (واتس اب).

شكراً لكل من ساهم في انجاز الدراسة



مركز الفرات للدراسات
AL - FURAT CENTER